شُبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها

إعداد الدكتور:

ربيع محمد محمد يونس

مدرس الحـديث الشـريف وعلومـه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة

ملخـص البحث

هذا البحث يتناول شبهة من الشبهات التي أثارها بعض المستشرقين، ومن تأثر بهم من الكتاب المسلمين، وهذا البحث عنوانه "شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها"

وقد تناول البحث الرد على هذه الشبهة التي رددها بعض المستشرقين وغيرهم بما يدحض مزاعمهم

وقد قسمت البحث إلى فصلين وخاتمة

أما الفصل الأول: فيشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: بين السند والمتن حيث تناولت فيه تعريف السند وامتن لغة واصطلاحاً وبيان أن الإسناد في أصله خصيصة فاضلة للأمة الإسلامية ليست لغيرها من الامم.

المبحث الثاني: في بيان أن الاهتمام بنقد متون السنة بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وقد اشتمل هذا المبحث على بعض المقاييس التي طبقها الصحابة رضي الله عنهم في نقدهم لمتون الأحاديث وذكرت أمثلة لذلك

المبحث الثالث: مقاييس نقد المتن عند المحدثين

حيث ذكرت هذه المقاييس بشيء من التفصيل

أما الفصل الثاني: ففيه مبحثان

المبحث الأول: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن واشتمل على مطلبين

المطلب الأول: الشبهة كما أثارها بعض المستشرقين حيث ذكرت فيه أسماء هؤلاء المستشرقين، وما ذكروه في هذه الشبهة

المطلب الثاني: الشبهة كما أثارها جماعة من الكتاب المسلمين ممن تأثر بالمستشرقين وذكرت فيه أسماءهم وما ذكروه في هذه الشبهة

المبحث الثاني: الرد على شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن حيث ذكرت في هذا المبحث الأدلة، والشواهد التي تثبت أن المحدثين اهتموا بنقد المتن اهتماماً كبيراً، وأنهم لم يهملوا هذا الجانب، وأن ما ادعاه هؤلاء غير صحيح ومردود عليهم

أما الخاتمة فتحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم ختمت بفهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم

الكلمات المفتاحية:نقد السند دون المتن – نقد متون السنة– شبهات المستشرقين – الرد على المستشرقين.

"Suspicion of the attention of the modernist's criticism of the bond without the text and respond to it"

By: Prof.. Rabie Mohammad Mohammad Younis

Lecturer of Hadith and Sciences ،
Faculty of Islamic and Arabic Studies ،
Cairo

e.mail:rabie.mohammad@azhar.edu.eg

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

Abstract:

This research deals with suspicion of suspicions raised by some orientalists، and influenced by the Muslim writers، and this research entitled "suspicion of the attention of modernist's criticism of the bond without the text and respond to it"

The research dealt with the response to this suspicion، which was echoed by some orientalists and others to refute their claims.

The research has been divided into two chapters and a conclusion.

The first chapter includes three researches

The first topic: between Sindh and matun where it dealt with the definition of the bond and the matun strong language and terminology and the statement that attribution is originally virtuous for the Islamic nation is no other nations.

The second research: In a statement that the interest in the criticism of Matun the year began in the era of the Sehaba، may Allah be pleased with them، has included this section on some of the standards applied by the Sahaba، may Allah be pleased with them in their criticism of the conversations and cited examples.

The third research: Intensified metrics of the modern.

These standards have been mentioned in some detail.

The second chapter: There are two sections.

The first research: the suspicion of the modernists of criticism of the bond without the text and included two demands.

The first requirement: the suspicion as raised by some orientalists where the names of these orientalists were mentioned، and what they mentioned in this suspicion

The second requirement: the suspicion as raised by a group of Muslim writers who were affected by the Orientalists and mentioned their names and what they mentioned in this suspicion

The second research: Reply to the suspicion of the modernists of criticism of the bond without the text، where I mentioned in this study evidence، and evidence that prove the modernists interested in the criticism of the Matn great interest، and they did not neglect this aspect، and what claimed by these is incorrect and answered them

As for the conclusion، I spoke about the most important results that I found through the research، and then concluded with a catalog of sources، references and index of topics. I ask Allaah to make this work pure for His holy face.

Key words: Criticism of the bond below the Metn - Criticism of the Sunni Matton - suspicion of Orientalists - Reply to Orientalists.

مقدمـــة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد

فقد حفظ الله السنة النبوية المطهرة بجهود أهل الحديث الذين ميزوا صحيحها من سقيمها، وبينوا المقبول منها والمردود فالسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم وهي المبينة للقرآن تبين مجمله، وتفصل أحكامه، وتوضح ما يشكل من معانيه، ولم يترك الله سبحانه وتعالى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم تضيع هباء فقيض لها في كل قرن رجالاً بذلوا من أجلها النفس والنفيس والغالي والرخيص فمن الخصوصيات التي اختص الله بها هذه الأمة وفضلها بالامتياز على سائر الأمم في جميع العصور السابقة واللاحقة خاصية حفظ الحديث النبوي ذلك التراث الثري والحيوي الضخم الذي اختص الله هذه الأمة بأن حفظته غضًا طريًا مدى العصور والأزمان، وعلى مر القرون والأجيال إن هذا الكنز العظيم الذي ظفرنا به، وفزنا بنواله قد اجتاز في طريقه إلينا عقبات، وتحديات ضخمة اعترضت طريق وصول السنة النبوية إلينا، والمتأمل في الكتب التي صنفها العلماء فيما يتعلق بالسنة المطهرة ثم روايتها ونقلها بالأسانيد الموثقة يعلم مقدار، وأهمية الجهد الذي بذلوه في حفظ السنة النبوية والحرص عليها فالمسانيد، والمصنفات، والجوامع، والسنن، والموطآت، والمعاجم، والأجزاء، وكتب الأطراف، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الرجال، وغير ذلك مما لا يمكن استقصاؤه في هذا المقام كل ذلك ينبئ بلا شك، ولا ارتياب بأن السنة النبوية حُفظت، ودُونت، وجُمعت عن طريق رجال وفقهم الله، وهيأهم لهذا المقام السامي، وعلى الرغم من وضوح المنهج الذي سلكه المحدثون لحفظ السنة، وضمان صيانتها عن العبث، والتحريف، والافتراء، والدس فقد وجد من شكك في سلامة

هذا المنهج، ونزاهته من خلال بعض الشبهات التي أُثيرت حول منهج النقد عند المحدثين بدءاً من التشكيك في الإسناد، وجدواه، وأهميته، والادعاء زورًا بأنه منهج عقيم ليس له أثر يذكر في حفظ الحديث، وصيانته، وانتهاءً بالادعاء بأن المحدثين عولوا في نقدهم للأحاديث على الأسانيد فقط مغفلين تمامًا النظر إلى المتون، والألفاظ وبالتالي ركزوا جهودهم في هذا المجال على الجانب الشكلي السطحي أو ما أطلقوا عليه "النقد الخارجي" ويعنون به نقد السند على حين غفلوا أو تغافلوا عن نقد المتون أو ما أطلقوا عليه "النقد الداخلي" ويعنون به نقد المتون والألفاظ الأمر الذي نتج عنه تصحيح كثير من المتون التي حقها النقد والرد بسبب هذا المنهج الذي اعتمده المحدثون، وقد ردد هذا الكلام، وهذه الشبهة كثير من المستشرقين، وخاصة المستشرق اليهودي "جولدزيهر" كما ردد هذه الشبهة بعض الكتاب المسلمين الذين تأثروا بالمستشرقين، وللرد على هؤلاء الذين لا غرض لهم سوى الكيد للسنة النبوية المطهرة، والتشكيك فيها، ومحاولة هدمها جاء هذا البحث وعنوانه "شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها" وسيأتي بإذن الله تعالى الرد على هذه الشبهة التي مضمونها أن المحدثين اهتموا فقط بدراسة السند دراسة وافية، وقصروا في دراسة المتن ونقده وسيظهر لنا ضعف شبهتهم، وتهافت أقوالهم التي جاءت خالية من الأدلة المعتبرة.

خطة البحث:

وبعد هذه المقدمة قسمت البحث إلى فصلين وخاتمة:

أما الفصل الأول: ففيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بين السند والمتن.

المبحث الثاني: في بيان أن الاهتمام بنقد متون السنة النبوية بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: مقاييس نقد المتن عند المحدثين.

أما الفصل الثاني: ففيه مبحثان:

المبحث الأول: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الشبهة كما أثارها بعض المستشرقين.

المطلب الثاني: الشبهة كما أثارها جماعة من الكتاب المسلمين ممن تأثر بالمستشرقين.

المبحث الثاني: الرد على شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن.

أما الخاتمة: فأتحدث فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

ثم أختم بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات، والله اسأل أن يعلمنا ما جهلنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يبلغنا من فضله وإحسانه ما نؤمله ونرتجيه، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحـــث
د/ ربيع محمد محمد يونس
مدرس الحديث الشريف وعلومه
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالقاهرة

"الفصل الأول"

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بين السند والمتن.

المبحث الثاني: في بيان أن الاهتمام بنقد متون السنة النبوية بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم

المبحث الثالث: مقاييس نقد المتن عند المحدثين.

"المبحث الأول: بين السند والمتن"

السند لغة: المعتمد[١]، وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه[٢] واستند إليه ركن إليه، واعتمد عليه واتكأ، وتساند القوم ساند بعضهم بعضًا[٣].

والسند اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن[٤] وقيل: هو الطريق الموصلة إلى المتن أي أسماء رواته مرتبة[٥] وقال البدر ابن جماعة والطيبي: "هو الإخبار عن طريق المتن" قال ابن جماعة: وأخذه إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم فلان سند أي معتمد[٦] وقيل: السند هو: سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحدًا عن الآخر حتى يبلغوا به إلى قائله[٧].

"المتن"

لغة: الظهر، ومَتْن الأرض: ما ارتفع وصَلُبَ منها، ومَتْن الكتاب الأصل الذي يُشرح، ومَتُنَ الشيء متانة صَلُبَ واشتد وقوي[٨] وقال ابن منظور: المتن من كل شيء ما صلب ظهره والجمع متون، ومِتان، والمتن ما ارتفع من الأرض واستوى[٩].

---

(١) مختار الصحاح للرازي/ ٣١٦ مادة سند.

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان/ ١٣٨.

(٣) المعجم الوجيز تأليف مجمع اللغة العربية/ ٣٢٣، ٣٢٤.

(٤) أصول التخريج ودراسة الأسانيد/ ١٣٨ – تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان/ ١٤– المعتصر من مصطلحات أهل الأثرللدكتور عبدالوهاب عبداللطيف/ ٥.

(٥) قواعد في علوم الحديث للتهانوي / ٢٦.

(٦) قواعد التحديث للقاسمي/ ٢١٠.

(٧) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر/ ٣٤٤.

(٨) مختار الصحاح/ ٦١٤ مادة متن – المعجم الوجيز / ٥٧٢ مادة متن.

(٩) لسان العرب لابن منظور ٥/ ٤٣٤ مادة متن.

المتن اصطلاحًا هو: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني [١] وقيل: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام[٢] وهو من المماتنة وهي المباعدة في الغاية لأنه غاية السند، أو من المتن، وهو ما صلب وارتفع من الأرض لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله[٣].

والإسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم قال ابن حزم: "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل فاليهود ليس لهم إلى نبيهم إلا الإسناد المرسل والمعضل، ولا يقربون فيه من موسى عليه السلام قربنا من محمد صلى الله عليه وسلم بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى عليه السلام أكثر من ثلاثين عصرًا فيبلغون به إلى شمعون ونحوه فالإسناد من خصائص هذه الأمة وإنه من الدين واستحباب طلب العلو فيه قال: وأما النصارى، فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى" وقال محمد بن حاتم ابن المظفر: "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها إسناد موصول" وقال الحافظ أبو علي الجياني[٤]: "خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب" وقال الحاكم[٥] رحمه الله: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لتمكن أهل الإلحاد، والبدع فيه بوضع

(١) قواعد في علوم الحديث / ٢٦ – المعتصر من مصطلحات أهل الأثر/ ٥.

(٢) قواعد التحديث/ ٢١٠ – أصول التخريج ودراسة الأسانيد/ ١٣٩ – تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان/ ١٤.

(٣) قواعد التحديث / ٢١٠، ٢١١.

(٤) ينظر قواعد التحديث للقاسمي/ ٢٠٩، منهج النقد في علوم الحديث/ ٣٦

(٥) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ١١٨-١١٩.

الأحاديث، وقلب الأسانيد".

ودراسة الأسانيد هي: دراسة سلسلة الرجال بالرجوع إلى ترجمة كل منهم، ومعرفة القوى والضعيف منهم بشكل عام ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال الإسناد ومعرفة مواليد الرواة ووفياتهم، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلانًا سمع من فلان أو أن فلانًا لم يسمع من فلان، وبمعرفة الصحابة، والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع إلى غير ذلك والمقصود "بالحكم على الحديث" أن نقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً "هذا إسناد صحيح" أو "هذا إسناد ضعيف" أو "هذا إسناد موضوع" وذلك حسب قواعد دقيقة لا يستطيع تطبيقها إلا من تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث أما الحكم على متن الحديث فإنه يحتاج – زيادة على ما تقدم- إلى أمور أخرى مهمة مثل النظر في ذلك المتن هل فيه شذوذ أو علة قادحة، أو هل رُوي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث ضعيف" أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة أو من عانى هذه الصنعة زمنًا طويلاً وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون[1] والسند هو العماد الذي يقوم عليه التصحيح والتضعيف ولكن الاعتماد ليس عليه فقط بل لابد من توافر أمور أخرى، ومن الأمور المقررة أن القول الذي لا سند له في نقله عن قائله لا قيمة له من حيث إثبات نسبته إليه أو عدم إثبات تلك النسبة فلو قال أحد من الناس اليوم أن العالم العلاني

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري/ ١١٨، ١١٩ – قواعد التحديث/ ٢٠٩ بتصرف – أصول التخريج ودراسة الأسانيد/ ١٣٧، ١٣٨ – المختصر في علم رجال الأثر للدكتور عبدالوهاب عبداللطيف/ ١٧ بتصرف، وينظر كتاب منهج النقد في علوم الحديث للدكتور/ نور الدين عتر/ ٣٥، ٣٦.

(المتوفي قبل قرن مثلاً) قال كذا ولم يبين سنده إليه ولا عُلم لقاءه له ولا أخذه عنه لم يكن لذلك القول أية قيمة، وعلى هذا فانعدام السند يجعل ذلك النص المنقول غير ذي قيمة في نسبة القول إلى قائله، وهذا لدى المحدثين أمر متفق عليه بل هو من المسلمات عندهم، فالقول المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إذا لم يكن له إسناد فلا قيمة له البتة، ولو كانت له أدنى قيمة لكان بإمكان كل امرئ كذاب أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يُعرف ولاجترأ الوضاعون على الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لذلك كان الإسناد من الضروريات قال ابن سيرين: "إنّ هذا العلمَ دينُ فانظروا عَمن تأخُذونَ ديَنكُم"[1]. وقال ابن المبارك: "الإسنادُ من الدينِ، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاءَ ما شاء" [2] وإذا كان السند ضروريًا للحكم على كل حديث أو قول منسوب إلى صاحبه فلا غرابة حينئذ أن يكون اهتمام المحدثين به في المقام الأول لأن الحكم على الحديث لا يكون إلا بعد النظر في إسناده لكن الحكم بصحة الحديث لا يكفي فيها عندهم أن يكون بإسناد لا كذاب فيه بل لابد من شروط أخرى ترجع إلى الراوي، وإلى الرواية نفسها، وقد أجمل هذه الشروط الشافعي[3] فقال: "ولا تقوم الحجة بخبر الواحد حتى يجمع أمورًا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفًا بالصدق في حديثه عاقلاً لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ حافظًا إن حدث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه إذا شَرِكَ أهل

(١) صحيح مسلم بشرح النووي – المقدمة ١/ ٧٩ – اختصار علوم الحديث/ ٦ – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث/ ٤٩.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي – المقدمة ١/ ٨٢ – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبه/ ٤٩.

(٣) ينظر كتاب الرسالة للإمام الشافعي/ ٣٧٠، ٣٧١، وكتاب مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر الدميني/ ٥٠.

الحفظ في الحديث وافق حديثهم، وألا يكون مدلسـاً [1] يحدث عمن لقى ما لم يسـمع منه، أو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحدث الثقات خلافه عنه صلى الله عليه وسلم، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصـولاً إلى النبي صـلى الله عليه وسـلم، أو إلى من انتهى به إليه دونه، والرواية لابد أن تكون غير شـاذة بالنسـبة للروايات الأخرى سـواء في نفس الحديث الواحد أو في أحاديث المسـألة أو الباب، أو غير ذلك من الأحاديث المروية عن رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم" ومن هنا يمكن أن نفهم أن الشـذوذ مصـطلح يتعلق بالمتن أكثر مما يتعلق بالإسناد إذ لا يُعرف أن الحديث شـاذ أو غير شـاذ إلا بمقارنته بغيره من الأحاديث المخالفة له لذلك فقد راعى المحدثون هذا الأمر عند تعريفهم للحديث الصحيح، فاشترطوا ألا يكون شاذًا[2] ولا معلاً[3]، والعلة غالبـًا ما تكون في الإسناد أما الشـذوذ فيكون في المتن وقد يقع في الإسـناد، وإذا كان الاعتداد بالمتن لا يكون إلا بعد التوثق من إسناده فإن الاهتمام بالإسناد في حقيقة الأمر اهتمام بالمتن فلا قيمة للإسناد مجردًا عن متنه، وماذا ينفعنا حدثنا فلان عن فلان إذا لم ينقل نص الكلام المنسـوب إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وأيضًـا فالمتن لا يحكم له بالصحة لكون رواته ثقات فقط بل لابد من توافر أمور أخرى قال ابن الجوزي: "وقد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعًا، أو مقلوبًا، أو جرى فيه تدليس، وهذا من أخص الأمور، ولا يعرف ذلك إلا النقاد" [4]، وإذن

(١) التدليس: هو إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره- تيسير مصطلح الحديث/ ٦١.

(٢) الحديث الشاذ: هو ما رواه المقبول مخالفـًا لمن هو أولى منه- مقدمة ابن الصلاح النوع الثالث عشر/ ١٠٦- تيسير مصطلح الحديث/ ٧٦.

(٣) الحديث المعل: هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها – مقدمة ابن الصلاح النوع الثامن عشر/ ١٢٠- تيسير مصطلح الحديث/ ٧٧.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٩٩، ١٠٠.

فالإسناد والمتن متشابكان يصعب الفصل بينهما بل يستحيل فالحكم على إسناد ما بالضعف يستدعي الحكم على المتن من ذلك الطريق بالضعف أيضًا، ولا يحكم على متن ما بالشذوذ، أو الضعف إلا وفي إسناده خلل ما[1].

(١) مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر الدميني/ ٤٩-٥٢ بتصرف يسير.

"المبحث الثاني:
في بيان أن الاهتمام بنقد المتن بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم"

إن المتتبع لتاريخ الصحابة رضي الله عنهم يدرك أن نقد متون الأحاديث لم يقم به علماء الحديث النبوي فقط بل بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم فلم يكتفوا فقط برواية الحديث الشريف وتحمله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت لهم مقاييس تأكدوا من خلالها من صحة نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت لهم مناقشات حول قبول بعض الأحاديث ونقدها وذلك للتأكد من صحة نسبتها إليه صلى الله عليه وسلم، وسأذكر مقياسين طبقهما الصحابة رضي الله عنهم في نقدهم لمتون الأحاديث:

المقياس الأول "عرض الحديث على القرآن" كان القرآن الكريم عندهم هو المقياس الأول الذي يلجؤون إليه عند نقدهم لأي حديث يتعارض مع القرآن فالقرآن كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو الذي حفظوه جميعًا ونقلوه إلينا نقلاً متواتراً واتفقوا عليه ولم يختلفوا في قبول أحكامه وتشريعاته كما أنه الأصل الذي كانوا يرجعون إليه عند الاختلاف فلم يقبلوا ما خالفه من أحاديث بل حكموا على رواتها بالوهم والخطأ، وتركوا الأخذ بها، والعمل بمقتضاها لمعارضتها لذلك النص القرآني فمخالفة الحديث للقرآن تعني عندهم أنه ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقرآن الكريم والسنة الصحيحة هما من عند الله تعالى ولا يمكن أن يختلفا أو يتناقضا ولعل الناقل أخطأ أو نسي أو لم ينقل ما سمعه كله أو فهم من اللفظ النبوي غير ما أراده صلى الله عليه وسلم، ولأجل الاختصار سأذكر مثالاً واحدًا يتبين لنا منه تطبيق الصحابة رضي الله عنهم لهذا المقياس، وهو حديث "تعذيب الميت ببكاء أهله عليه" عن ابن عمر (الحديث.. وفيه: فقال عمر: يا صهيبُ أتبكي عَليَّ وقد قال رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم: "إنَّ الميتَ يعذبُ بِبعَض بُكاء أهلهِ عليه" قال ابن عباس: فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: يرحمُ اللهُ

عمرَ لا والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّ اللهَ يُعذبُ المؤمنَ بِبُكاء أحَدٍ ولكن قالَ: "إنَّ اللهَ يَزيدُ الكافرَ عَذَابًا بِبُكاءِ أهِلِه عليه" (١) قال: وقالت عائشة: حَسْبكم القرآن "وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ " (٢) قال ابن أبي مليكة: فوالله ما قال ابن عمر من شيء(٣).

وفي رواية أخرى فقالت عائشة رضي الله عنها: "يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يُبكى عليها فقال:" إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها "(٤).

ففي حديث ابن عمر هذا ما يخالف ظاهر القرآن والسنة فقد ورد في كثير من الأحاديث ما يثبت بكاء النبي صلى الله عليه وسلم على جماعة من الموتى وإقراره على فعل ذلك فمحال أن يفعل ما يكون سببًا لعذابهم أو يقر عليه" (٥).

وقول عائشة هنا: "حسبكم القرآن" لا يعني أنها تكتفي بالقرآن عن السنة هذا محال، لكنها تريد أن القرآن يكفي دليلاً على تخطئة راوي هذا الحديث بهذا اللفظ ذلك أن ناقله لم يأت به كاملاً كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدلال السيدة عائشة رضي الله عنها على خطأ هذا الحديث بمعارضته للقرآن دليل على استعمال الصحابة رضي الله عنهم لهذا

(١) الحديث: أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز – باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ٣/ ١٨٤ (ح١٢٨٧، ١٢٨٨) عن ابن عباس، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز – باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٦/ ١٩٤، ١٩٥ (ح ٩٢٩) عن ابن عباس.

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٤.

(٣) الإجابة للزركشي/ ٧٦، ٧٧.

(٤) الحديث: أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز – باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ٣/ ١٨٤ (ح١٢٨٩) عن عمرة بنت عبد الرحمن، ومسلم في صحيحه في كتاب الجنائز – باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٦/ ١٩٦ (ح٢٧) عن عمرة بنت عبد الرحمن.

(٥) الإجابة للزركشي/ ١٠٢، ١٠٣.

المقياس في نقد ما يردهم من أحاديث ينكرونها، وحديث "تعذيب الميت ببكاء أهله عليه" معارض للآية "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ"(١) فليس الميت بمسؤول عن بكاء أهله عليه حتى يعذب به وما قيل من جمع بين الآية والحديث وهو أن الميت الذي يوصي بالبكاء عليه هو الذي يعذب بسبب تلك الوصية فالجمع بهذا الأسلوب بين الآية والحديث، أو بين هذا الحديث والأحاديث الأخرى المؤكدة لبكاء الرسول صلى الله عليه وسلم على كثير من الصحابة أقول هذا الجمع ظاهره التكلف وما ذكرته عائشة رضي الله عنها أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الكافر فلا يبقى هناك تعارض أصلاً بين الآية والحديث وهذا المقياس وهو عرض الحديث على القرآن هل يعني رد كل حديث ظاهره مخالفة القرآن؟ وللإجابة على هذا السؤال علينا أن نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يقول ما يخالف نصًا في القرآن فالقرآن والسنة الصحيحة هما من عند الله وما كان من عند الله فلا يمكن أن يخالف بعضه بعضًا قال تعالى" وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ "(٢) فالله تعالى هو الذي أنزل الكتاب ليبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بإذنه كما قال" وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى "(٣) فالرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يناقض قوله نصًا قرآنيًا وهو الذي يبينه للناس لا الذي يخالفه فمخالفة ما يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرآن أمر غير ممكن فإذا حكمنا على حديث ما بأنه مخالف للقرآن فكأننا قلنا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله، والمخالفة التي نعنيها هنا هي المعارضة من كل وجه وعدم إمكان الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة أما المخالفة الظاهرية التي يمكن معها الجمع كالحاصلة بين العام والخاص، والمطلق والمقيد

(١) سورة الأنعام آية ١٦٤.

(٢) سورة النحل آية ٤٤.

(٣) سورة النجم آية ٣، ٤.

ونحوه فهذه مخالفة ظاهرية ولا تستدعي رد المخالف[١].

المقياس الثاني" عرض السنة بعضها على بعض ":

فقد كان للصحابة رضي الله عنهم كثير من المناقشات حول بعض الأحكام، واختلاف في وجهات النظر وتعدد في طرق الاستدلال وكثيرًا ما نجد كل واحد من المختلفين يستشهد لقوله بالحديث الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حيث كان استدلال بحديث في مواجهة حديث آخر، وفي كثير من المسائل التي لا يطلع عليها الصحابة لكونها مما يحدث داخل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسألون نساءه عنها وكثيرًا ما يرسلون إلى إحدى أمهات المؤمنين يستطلعون عندها حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لا يطلع عليه غيرُهن[٢].

ومما سبق يتبين لنا أن نقد متون الأحاديث بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم وكانوا يثبتون في الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم لغرابة متنه في نظرهم فلا يقبلون من كل أحد إلا ما علموا صحته وصدقه وإلا استعانوا بقول غيره ليتبين مدى حفظه ووعيه لما يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودليل ذلك ما فعله عمر رضي الله عنه مع أبي موسى الأشعري في حديث" الاستئذان ثلاثًا "[٣] وعدم قبوله منه إلا بشهادة غيره معه، وفعل ابن عمر مع أبي هريرة في روايته" حديث الذي يتبع الجنازة "[٤]، ودليل ذلك أيضًا ما فعله الصديق رضي الله عنه الذي كان أول من احتاط في قبول الأخبار وذلك في حديث" ميراث

(١) مقاييس نقد متون السنة/ ٥٥، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٧٢ بتصرف.

(٢) المرجع السابق/ ٧٩، ٨٠ بتصرف.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي/ ٧٢ – منهج النقد في علوم الحديث/ ٥٣.

(٤) مقاييس نقد متون السنة / ٩٩ بتصرف.

الجدة "التي جاءت إلى أبي بكر رضـي الله عنه تلتمس أن تورث فقال لها الصـديق: ما أجد لك في كتاب الله شـيئًا وما علمت أن رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم ذكر لك شـيئًا فقام المغيرة وقال: حضـرت رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم يعطيها السـدس فقال له: هل معك أحد فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه[1].

(١) تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي/ ٣ – السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي/ ٧٢ – منهج النقد في علوم الحديث/ ٥٢، ٥٣.

"المبحث الثالث:

مقاييس نقد المتن عند المحدثين "[1]

تمهيد:

كان للمحدثين مقاييس لنقد الأحاديث وذلك بالنظر إلى متونها فكانوا أولاً يعرضون متن الحديث على القرآن الكريم فإذا ناقضه وخالفه مخالفة لا يمكن معها الجمع بينهما حكموا بعدم صحته كما كانوا يعرضون روايات الحديث الواحد وطرقه بعضها على بعض فقد يتبين لهم أن في الحديث إدراجًا، أو قلبًا، أو اضطرابًا إلى غير ذلك من النتائج كما كانوا يعرضون الحديث على السنة الصحيحة فما خالفها أو ناقضها ردوه حيث نصوا على عدد كبير من الترجيحات بين الأحاديث المختلفة بناء على النظر في متونها كما كانوا يستعملون التاريخ في نقد كثير من الأحاديث، فإذا وجدوا في المتن ما يخالف أمرًا ثابتًا من جهة التاريخ كان ذلك دليلاً على عدم صحته، ومن مقاييسهم ركاكة لفظ الحديث ومعناه فإذا كان المعنى الذي يدل عليه الحديث هابطًا لا يليق بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مستحيلاً أو منكرًا لا يمكن قبوله، أو التصديق به، أو ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو غيره من الأنبياء ما يستحيل عليهم فعله أو قوله، أو يتنزهون عنه كان ذلك دليلاً

(١) المحدث هو كما عرفه فتح الدين بن سيد الناس: من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه – تدريب الراوي ١/ ٢٧ – منهج النقد في علوم الحديث/ ٧٦ – المعتصر من مصطلحات أهل الأثر/ ٩، وقيل: المحدث هو من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال، وأكثر من حفظ المتون وسماع الكتب الستة، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء الحديثية – قواعد التحديث/ ٧٩، وقيل: المحدث هو من علم طرق إثبات الحديث، وعلم عدالة رجاله، وجرحهم- قواعد في علوم الحديث/ ٢٧، وقيل: المحدث هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان/ ١٤.

على عدم صحة الحديث فالمعنى السخيف أو الأمر المنكر أو المستحيل مما ينزه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووجود تلك الأمور في الحديث دليل على عدم صحته، وبالتالي عدم نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]، وسأذكر هذه المقاييس بشيء من التفصيل على النحو التالي:

" المقياس الأول: عرض الحديث على القرآن "

من المقاييس التي استخدمها المحدثون لنقد متن الحديث النظر في متنه فإن كان مخالفًا لكتاب الله مخالفة لا يمكن معها الجمع بينهما، ولا معرفة المتأخر حتى يمكن الحكم بنسخ المتقدم رُدَّ الحديث، وحكم عليه بالضعف، أو الوضع، وسأذكر نموذجين فقط من تلك الأحاديث التي ردها المحدثون لأخذهم بهذا المقياس، وهو مقياس عرض الحديث على القرآن، وذلك خشية الإطالة:

(١) مقاييس نقد متون السنة/ ٦ بتصرف يسير.

١- **الحديث الأول**: عن أبي هريرة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا يدخلُ الجنةَ وَلَدُ زنا، ولا وَالِدُهُ، ولا وَلَدُ وَلَده "[١] قال فيه ابن الجوزي[٢]: ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، قال تعالى" وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ "[٣].

٢- **الحديث الثاني**: حديث عن مقدار عمر الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة قال ابن قيم الجوزية[٤]: وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا [٥] مئتان وإحدى وخمسون سنة، والله تعالى يقول" يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ

(١) الموضوعات لابن الجوزي كتاب ذم المعاصي- باب في أن ولد الزنا لا يدخل الجنة ٣/ ١١٠، وقال ابن الجوزي: لا يصح – المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزي / ٢٨ قلت: وقد روى الإمام الدارمي في السنن كتاب الأشربة – باب في مدمن الخمر/ ٥٠٢ (ح ٢٢٦٠) عن محمد بن كثير البصري عن سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابان عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة ولد زنية ولا منان ولا عاق ولا مدمن خمر" وإسناده ضعيف فيه جابان ضعيف قال الحافظ ابن حجر: قال البخاري: لا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم بن أبي الجعد من جابان، وقال الذهبي: جابان لا يدرى من هو، وقال أبو حاتم: ليس بحجة، وقال ابن حجر: مقبول – تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١/ ٣٤٧- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني / ١٣٦.

(٢) الموضوعات ٣/ ١١١.

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٤.

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ ٧٤.

(٥) توفى ابن القيم رحمه الله سنة (٧٥١هـ)

إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ "[1] وقال تعالى" إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ "[2].

وبهذا يتبين لنا أن المحدثين لا يحكمون برد الحديث لمخالفته القرآن إلا بعد أن يفرغوا وسعهم في الجمع بينه وبين النص القرآني فإذا لم يجدوا وجهًا للجمع كان الحكم برد الحديث، أو بخطأ راويه، أو بوهمه فيه هو المنفذ الأخير لحل هذا الإشكال ذلك أن القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة لا يمكن أن يتناقضا أو يختلفا فإذا حُكم على حديث ما بأنه مخالف للقرآن كان حكمًا عليه أيضًا بأنه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

والمحدثون لهم قاعدة وهي: ليس كل ما صح إسناده صح متنه فقد يكون الإسناد صحيحًا والمتن شاذًا قال ابن القيم[4]:" وقد عُلم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحة الحديث فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه، ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم"[5].

(١) سورة الأعراف آية ١٨٧.

(٢) سورة لقمان آية ٣٤.

(٣) مقاييس نقد متون السنة/ ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠ بتصرف.

(٤) الفروسية لابن قيم الجوزي/ ١٨٦.

(٥) مقاييس نقد متون السنة/ ١٢٧.

"المقياس الثاني: من مقاييس المحدثين لنقد المتون"

"عرض روايات أو طرق الحديث الواحد بعضها على بعض"

فمن مقاييس المحدثين في نقدهم لمتون السنة النبوية عرض الروايات المختلفة الواردة في حديث واحد بعضها على بعض، ومن هذا العرض يتبين للمحدث الناقد أمور لم يكن يعرفها لو لم يستعرض تلك الروايات المتعددة فقد يتبين له أن بعض الألفاظ من ذلك المتن ليست من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنها مدرجة من أحد الرواة سواء كان الصحابي هو الذي أدرج تلك الكلمة، أو الجملة، أو غيره من رواة الحديث كما يتبين له أن في الحديث اضطرابًا يمنع من ترجيح رواية على أخرى، أو أن فيه قلبًا نشأ من عدم ضبط أحد الرواة لذلك المتن، أو وقع فيه تصحيف، أو تحريف أخل به، وقد يتبين للمحدث زيادة ألفاظ في بعض الروايات أو إحداها ليست في الروايات الأخرى، وكل هذه الأمور تظهر للناقد عند استعراض تلك الروايات [1].

"المقياس الثالث: عرض السنة بعضها على بعض"

فمن قواعد المحدثين في نقد المتون أن لا يقبلوا حديثًا مخالفًا للسنة الصريحة الثابتة عندهم[2].

"المقياس الرابع: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية".

"المقياس الخامس: ركاكة لفظ الحديث وبُعد معناه"

ركاكة لفظ الحديث مما لا يشبه كلام الأنبياء، وبُعد المعنى وكونه مما لا يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم إما لسخفه، وتفاهته، أو دلالته على أمر ليس من عادة الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر به، أو النهي عنه، أو لأن الحس والتجربة الإنسانية تدل على بطلانه... إلى

(١) مقاييس نقد متون السنة/ ١٣٣.

(٢) المرجع السابق/ ١٦٣.

آخر تلك المواصفات التي يتنزه عنها مقام النبوة هو الأمر المهم في هذا المقياس حيث تشترط ركاكة المعنى، ونكارته أكثر من اشتراط ركاكة اللفظ، أو العبارة ذاتها لأن الراوي قد يتصرف في اللفظ النبوي فيرويه بالمعنى مغيرًا الألفاظ التي نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم بألفاظ من عنده تؤدي في نظره هو على الأقل المعنى الذي أراده رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان سيء القريحة أو أعجمي اللسان فقد يكون تعبيره عن ذلك المعنى ركيكًا، وهنا لا نحكم على ذلك الحديث بعدم الصحة ما دام المعنى سليمًا لا غبار عليه، وإذا فهذا المقياس يركز على معنى الحديث، وما يؤدي إليه من أمور فإذا كان ذلك المعنى مما ينزه الرسول صلى الله عليه وسلم عن التلفظ به سواء كان بلفظ فخم وعبارة منمقة، أو بلفظ ركيك، وعبارة سقيمة فلا ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يحكم عليه بالوضع، والأحاديث التي حكم عليها المحدثون أخذًا منهم بهذا المقياس كثيرة جدًا، وأمثلتها في كتب الموضوعات أكثر من أن تحصى، والذي يلاحظ عليها أنها غالبًا تالفة من جهة الإسناد فليس بينها حديث واحد يمكن أن يقال عنه صحيح الإسناد بل أسانيدها ضعيفة لا تخلو من وضاع ودجال، وأحسنها حالاً من يقال في أحد رجاله: متهم بالوضع[1].

" المقياس السادس: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة "

إن مخالفة الحديث للأصول الشرعية، والقواعد المقررة، أو المفاهيم، والتصورات التي عُهد من الشارع الاعتناء بها وتثبيتها في نفوس الناس دليل على عدم صحته، وبالتالي نفى نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاتفاق بين أصول الشريعة، وقواعدها، وأحكامها هو الأمر الذي لا يمكن أن تشوبه شائبة، ولا ينقضه خبر مهما بلغ إسناده من الصحة، وأخذاً بهذا المقياس حكم المحدثون بوضع حديث" لا يدخل الجنة ولد زنا، ولا

(١) مقاييس نقد متون السنة/ ١٨٣، ١٩٥، ١٩٦.

والده، ولا ولد ولده "[1] لأنه يخالف ذلك الأصل الشرعي المفهوم من نصوص كثيرة في الكتاب والسنة في أكثر من موضع[2]، ومن الذين حكموا بوضع هذا الحديث ابن الجوزي[3].

" المقياس السابع: اشتمال الحديث على أمر منكر، أو مستحيل ".

ويراد بالمستحيل هنا ما هو مستحيل في ذاته، وما هو مستحيل بالنسبة للبشر، وإن كان ليس مستحيلاً في قدرة الله تعالى كذلك النكارة يراد بها: ما ينكر صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم، أو من غيره من الأنبياء عليهم السلام، لأن إيمانهم بالله يمنع من نسبة المنكر إلى أحد منهم كما يشمل ما تنكره طبائع الناس، وعقولهم، وما عرفوه من شرع الله وأحكامه، وما علموه بتربيتهم في الحياة من نظام هذا الكون، وأسراره، وسننه، وهو من علم الله الذي أعطاه للبشر حيث أمرهم بالتفكر في خلق السماوات والأرض ليعلموا قدرته سبحانه وعظمته المتجلية في خلقه، ولاشك أن وجود ذلك الأمر المنكر أو المستحيل في حديث ما كافٍ في الحكم عليه بالوضع، ولكن علينا أن نخرج أحاديث المعجزات من أن نجري عليها هذا المقياس متى ثبتت بطرق صحيحة، وكذلك الكرامات الثابتة تخرج عن نطاق هذا المقياس لأن المعجزة، والكرامة هما بالنسبة إلى قدرة الله تعالى أمر عادي ليس مستحيلاً في قدرته تعالى[4].

ويقول العلامة الشيخ أبوشهبة: إن المحدثين كما اعتنوا بنقد الأسانيد (النقد الخارجي) عنوا

(١) الموضوعات - كتاب ذي المعاصي- باب في أن ولد الزنى لا يدخل الجنة ٣/ ١١٠ - وقال ابن الجوزي لا يصح- المنار المنيف/ ١٢٨

(٢) مقاييس نقد متون السنة/ ٢٠٧.

(٣)الموضوعات ٣/ ١١١.

(٤) مقاييس نقد متون السنة/ ٢٢١، ٢٢٢ بتصرف.

بنقد المتون (النقد الداخلي) وليس أدل على هذا أنهم جعلوا من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل، أو المشاهدة، والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريبًا محتملاً وأنهم كثيرًا ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن، أو السنة المشهورة الصحيحة، أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق، وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف، المنكر، والشاذ، ومعلل المتن، ومضطرب المتن إلى غير ذلك[1].

قلت: ومما سبق يتضح لنا أن المحدثين وضعوا مقاييس دقيقة لنقد متون السنة النبوية، ولم يهملوا دراسة المتن إنما درسوه بعناية فائقة ونقدوه كنقدهم للسند، واهتموا بكل ما يتصل بالمتن من خلال جهودهم في علم الحديث دراية، ومن خلال القواعد التي وضعوها لنقد الراوي والمروى على حد سواء، ومن خلال هذه المقاييس التي وضعها المحدثون لنقد الأحاديث بالنظر إلى متونها يتبين لنا ما بذله المحدثون من جهود لتنقية متون السنة النبوية، والذَبّ عنها وحمايتها من الكذابين والوضاعين الذين كانوا يريدون تشويه السنة المطهرة التي هي المصدر الثاني للتشريع بقصد هدمها، وبالتالي هدم الإسلام وتشويهه والنيل منه، وكل منصف يعلم أن اهتمام المحدثين بالإسناد ودراسته والعناية به إنما كان من أجل المتن ومن أجل الحكم على الحديث سندًا ومتنًا بما يستحقه من الصحة أو الضعف فالاهتمام بالإسناد هو في حقيقته اهتمام بالمتن.

(١) دفاع عن السنة لأبي شهبه/ ٣٣.

الفصل الثاني

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الشبهة كما أثارها بعض المستشرقين.

المطلب الثاني: الشبهة كما أثارها جماعة من الكُتاب المسلمين ممن تأثر بالمستشرقين.

المبحث الثاني: الرد على شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن.

" المبحث الأول: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن "

وينقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: الشبهة كما أثارها بعض المستشرقين.

المطلب الثاني: الشبهة كما أثارها جماعة من الكُتاب المسلمين ممن تأثر بالمستشرقين.

" المطلب الأول: الشبهة كما أثارها بعض المستشرقين "

لقد اشتهر عن المستشرقين اتهامهم للمحدثين بعدم اعتنائهم بنقد متون الأحاديث، أو كما يسمونه" النقد الداخلي "في حين اهتموا بنقد أسانيد الأحاديث أو كما يسمونه" النقد الخارجي "، وأبدأ بما قاله كبير المستشرقين اليهودي" جولدزيهر "الذي تأثر به الكثير من المستشرقين الذين جاءوا بعده

١- يدعى المستشرق اليهودي" جولد زيهر "المتحامل على الإسلام في الشرق، والغرب أن فحص علماء الإسلام للسنة النبوية، ونقد الروايات يعتمد على النقد الخارجي فقط، يقصد" نقد السند "دون النظر من حيث النقد الداخلي" يقصد "نقد المتن ويقول" جولد زيهر "عندما يقدم هذا الإسناد سلسلة متصلة لشيوخ جديرين بالثقة، فإن هذا الحديث يعتبر صحيحًا حتى لو كان قد نُقل به فكرة مستحيلة تدل على الكذب، والبهتان" [١] ويقول "جولدزيهر" أيضًا: "ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا التي تجد لها مجالاً كبيرًا في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكنًا" [٢].

ويقول في موضع آخر: "النقاد المسلمون أنفسهم لم يحتاجوا إلى استعمال كثير من الذكاء لكي يستشفوا أساس هذه الاختلافات التي لا تتفق وظروف الزمان الموجودة في تلك الأخبار، أو تلك التهم الموجهة إلى صحة قسم كبير من الحديث عند مقارنة هذه الأخبار

(١) السنة المطهرة والتحديات للدكتور نور الدين عتر/ ١٥٨.

(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا للدكتور محمد لقمان السلفي/ ٤٦٩، ٤٧٠.

المختلفة" ، ويقول أيضـاً بعد أن أكد إمكانية الوضع في الحديث من جميع أصحاب الفكر، والمذاهب، والأحزاب قال: "ولم يستطع المسلمون أن يخفوا هذا الخطر، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته، وهو: علم نقد الحديث لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة" (١).

٢- ومن هؤلاء المستشرقين أيضاً ممن آثار هذه الشبهة "نيكولاس بي أغناندس" الذي قال: "إن المحدثين تجاهلوا تماماً المحتوى، وأصبح جُل اهتمامهم باتصال السند إلى الرسول، فالحديث الذي سنده متصل يعتبر صحيحًا" .

٣- ومنهم "السيروليم موير" الذي قال: "لقد اتضحت لنا طرق النقد التي اتخذها المحدثون، ولكنَّ الأوربيين ينخدعون إذا ظنوا أن هذا النوع من النقد – رغم ما فيه من الشدة – كان كافياً لمعرفة حقيقة الأحاديث، إنهم كان يكفيهم لصحة الحديث أن يكون رواته عدولاً مع اتصال السند إلى صحابي، ولو كان المضمون يستبعده العقل، إنهم لم يخوضوا غمار النقد بحرية، وشمول بل أصبحوا متمسكين بتلك القاعدة الوحيدة، ولم يجرؤوا على نقد الحديث بناء على الشهادات الداخلية" .

٤- ومنهم الدكتور "اسبرنجر" الذي يقول: "إن الأصول والقواعد التي راعاها البخاري لا يمكن أن تسمى نقدًا، إنه كان ينظر إلى سلسلة الرواة فقط فإن لم تكن منقطعة نظر في أحوال الرواة، وسلوكهم" ، ويقول أيضاً: "وكان للبخاري قاعدة أخرى، وهي أنه كان يرد كل حديث لم يكن يوافق آراءه المتعصبة، فردُّه للأحاديث لا يعني أبدًا أنه حديث غير صحيح، ولكنه يتميز بأنه لم يكن يقلد مذهبًا معينًا في الفقه بل كان يعتمد فقط على صحة الأحاديث المزعومة، وعلى عدالة الرواة" .

(١) مقاييس نقد متون السنة/ ٢٣٨، ٢٣٩.

٥- ومن هؤلاء المستشرقين أيضـًا المستشرق الإيطالي "كاتياني" حيث قال: "كل قصد المحدثين ينحصر، ويتركز في واد جدب من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة، والمتن نفسه، لكن إذا كان الإسناد كامل النظام محتويًا أسماء حسنة استبعد كل اشتباه وسوء ظن" ثم أضاف كاتياني أيضـًا: "إن المحدثين، والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد بل يمتنعون عن كل نقد للنص إذ يرونه احتقارًا لمشهوري الصحبة، وقحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي، وإذا كان الإسناد من الصحابي في النهاية حتى مؤلف المجموع الحديثي" بخاري ومسلم مثلاً "كان الأساس قويًا، وصار نص السنة قسمًا من النص الإلهي، ولهذا لا يُناقش فإن كان الإسناد على غير نظام كان النص تقريبًا كذلك، ولا يمكن اعتباره موثوقًا به، ومن ذلك الخلط بين الإنساني" يعني به السند "والإلهي" يريد به السنة المروية "نشأت كل الأغلاط في السنة النبوية".

٦- ومنهم أيضًا "شاخت" حيث قال: "وتخلصوا من المتناقضات التي ظهرت بالطبع في الحديث أكثر من ظهورها في القرآن بنفس الوسيلة التي اتبعوها في التخلص من المتناقضات التي وردت في القرآن كذلك بواسطة نقد الإسناد، ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه" (١).

المطلب الثاني: "الشبهة كما أثارها جماعة من الكُتاب المسلمين ممن تأثر بالمستشرقين"

وقد أثار هذه الشبهة جماعة من المثقفين المسلمين الذين نقلوا هذه الآراء عن أساتذتهم المستشرقين وتحمسوا لإذاعتها في بحوثهم ودراساتهم من قبيل التقليد لهؤلاء المستشرقين وفي طليعة هؤلاء:

(١) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، ٤٦٧ – ٤٧١.

١ - "أحمد أمين" فقد تحدث في كتابه "فجر الإسلام" [١] عن الحديث، والسنة، ومزج السم بالدسم، وخلط الحق بالباطل، وحرف حقائق الإسلام الثابتة، وتحامل على جماعة من كبار الصحابة، والتابعين، وقال عند الكلام عن نقد المتن:

"وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم، والحق يقال عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التي قيل فيها، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي صلى الله عليه وسلم، أو أن الحديث أشبه بشروطه، وقيوده بمتون الفقه، وهكذا لم نظفر منهم في هذا الباب بعشر من معشار ما عنوا به من جرح الرجال، وتعديلهم حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره، ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية، والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال" [٢].

وقال أيضاً: "وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي" يقصد نقد السند "ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النقد الداخلي" يقصد نقد المتن "فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحًا، وتعديلاً، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة، وبحثوا هل تلاقى الراوي، والمروى عنه أو لم يتلاقيا؟ وقسموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه إلى حديث صحيح، وحسن، وضعيف، وإلى مرسل، ومنقطع، وإلى شاذ، وغريب، وغير ذلك، ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النقد الداخلي، فلم

(١) فجر الإسلام للأستاذ أحمد أمين/ ٢١٧، ٢١٨، وينظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي/ ٢٥٠، دفاع عن السنة/ ٢٨١، ٢٨٥.

(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً/ ٤٧١، ٤٧٢ بتصرف يسير.

يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟" [١]

وعن نقد السند والمتن يقول الدكتور أحمد أمين: "والفرنج يسمون النوع الأول" أي نقد السند "نقدًا خارجيًا لأنه خارج عن النص نفسه وحوله، ويسمون النوع الثاني" أي نقد المتن "نقدًا داخليًا أي أن منشأة النص نفسه. [٢]

ويقول الدكتور أحمد أمين أيضًا في كتابه" ضحى الإسلام "[٣]موجهًا كلامه للمحدثين:" كذلك لم يتعرضوا كثيراً لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل على الوضع فلم أرهم شكوا كثيرًا في أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية، أو العباسية، ولا درسوا دراسة وافية البيئة الاجتماعية للشخص في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين، والأمويين، والعباسيين، وما طرأ عليها من خلاف ليعرفوا: "هل الحديث يتمشى مع البيئة التي حُكى أنه قيل فيها أم لا؟، ولم يدرسوا كثيراً بيئة الراوي الشخصية، وما قد يحمله منها على الوضع، وهكذا نعم رويت أشياء من هذا القبيل" فابن خلدون "مثلاً يقول:" أسباب قلة رواية أبي حنيفة للحديث: أنه ضعفّ رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسي "وهي عبارة، وإن كانت موجزة وغامضة بعض الغموض إلا أنها تدلنا على هذا الاتجاه، وهو عدم الاكتفاء بالرواة بل عرضها على الطبائع النفسية. والبيئة الاجتماعية" .

٢- "محمود أبو رية" قال في كتابه "أضواء على السنة المحمدية" [٤]: وعلى أنه – أي الحديث- بهذه المكانة الجليلة فإن العلماء، والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية، والدرس، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم، ويدرسونه على

(١) ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين ٢/ ١٣٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ٢/ ١٣١.

(٤) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية/ ٧، وينظر دفاع عن السنة / ٤٤.

طريقتهم، وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير، ولا تتبدل، فترى المتقدمين منهم، وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث، والبحث على قدر الوسع في تاريخهم، ولا عليهم إن كان ما يصدر من هؤلاء صحيحًا في نفسه أو غير صحيح، معقولاً أو غير معقول؟ ثم جاء المتأخرون منهم فقعدوا وراء الحدود التي أقامها من سبقهم، ووقف هؤلاء عند ظواهر الحديث كما أدت إليه الرواية من غير بحث، ولا تمحيص لها "إلخ ما قال.

كما زعم أبو رية[١]: أن المحدثين لا يعنون بغلط المتون".

٣- "أحمد زكي أبو شادي" الذي يقول: "وهذه سنن ابن ماجه، والبخاري بل وجميع كتب الحديث، والسنة طافحة بأحاديث، وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرضى نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وأغلبها يدعو إلى السخرية بالإسلام، والمسلمين وبالنبي الأعظم، والعياذ بالله".

٤- "إسماعيل أدهم" الذي يقول: "إن الأحاديث الموجودة في الصحيحين ليست ثابتة الأصول، والدعائم بل هي مشكوك فيها، ويغلب عليها صفة الوضع"[٢].

٥- "الدكتور أحمد عبد المنعم البهي" الذي طعن في المحدثين، واتهمهم أيضًا بأنهم اهتموا بنقد السند دون المتن[٣].

٦- "السير السيد أحمد خان" الذي ينتسب إلى القارة الهندية أيضًا يعاتب المحدثين على تقصيرهم، وعدم تمحيصهم للمتون مثل الأسانيد.

٧- وكذا "شراغ علي" قال: "إن الأحاديث لم يصح منها إلا القليل بل جُلُها فرضيات،

---

(١) أضواء على السنة المحمدية/ ٢٥٨، ٢٦٢.

(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً/ ٤٧٢، ٤٧٣.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٦٨.

وأوهام للعلماء" ، ويقول أيضـــاً: "مهما قوى ســـند الحديث لا يمكن الاعتماد عليه" وبعد فهذه أقوال بعض المستشرقين، وبعض الكتاب المسلمين الذين طعنوا في السنة النبوية، وأذاعوا شبهتهم التي مضمونها أن المحدثين اهتموا فقط بدراسة السند دراسة وافية، وقصـــروا في دراســـة المتن، وجاءت أقوالهم خالية من الأدلة المعتبرة بدافع من الكيد للسنة النبوية المطهرة، وليس الغرض هنا استيعاب أسماء جميع المستشرقين، وأتباعهم من المنتسبين إلى الإسلام، وسرد أقوالهم فإنها كثيرة ومتنوعة الأسلوب، وإنما المقصود هو بيان الدسيسة التي راجت بين أعداء الإسلام، واتفاقهم على نشرها، وإذاعتها في كتبهم لإظهار أن المحدثين قصـــروا في نقد متون الســـنة النبوية وهدفهم من ذلك هو التشكيك في السنة المطهرة[1].

وسيأتي الرد عليهم إن شاء الله في المبحث التالي، وسيظهر لنا ضعف شبهتهم، وتهافت أقوالهم.

"

(١) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا / ٤٧٢، ٤٧٣ بتصرف.

المبحث الثاني: الرد على شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن"

لقد هال منكري السنة ما رأوه، أو سمعوه من الجهود الجبارة التي قام بها علماء الحديث لنقد السند، وبدلاً من أن يعظموا هذا الجهد، ويتخذوا منه مدخلاً للإقرار بالسنة النبوية المطهرة عكسوا الوضع فاتخذوه مسبة قادحة في السنة النبوية، وخطط لهم الشيطان ليجعلوا الأبيض أسود، والحق باطلاً فقالوا: إن علماء الحديث اهتموا بنقد السند، وأهملوا نقد المتن، وهو الأهم لأن المعاني في المتون، وليست في الأسانيد، والهدف الذي يريدون الوصول إليه هو الطعن في متون الأحاديث أي الطعن في كلام النبي صلى الله عليه وسلم نفسه، ثم في أفعاله، ثم في موافقاته على ما وقع في حضرته من أفعال، وأقوال، ومسلك هذا الطعن عندهم أن الأحاديث المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما تزال في حاجة إلى نقد "غربلة" لأن علماء الحديث لم يقوموا بهذه المهمة، ولم يميزوا بين الحديث السليم، والحديث الدخيل، فلابد من إعادة النظر فيها لنبقى الصالح منها، ونلغي غير الصالح هذا ما قالوه، ولتفنيد هذه الشبهة، ونقضها أقول: إن اعتناء علماء الحديث بنقد السند نقداً دقيقًا واسعًا حقيقة لا يماري فيها أحد، وآثارهم تشهد بذلك الاهتمام، أما نقد المتن فلم يبلغ عشر معشار نقد السند، وهذه حقيقة لا يماري فيها أحد كذلك، ففي نقد السند تتبعوا الرواة واحدًا واحداً حتى لكأنهم كانوا يرونهم رأي العين، أما في نقد المتن فقد وضعوا قواعد كلية ضابطة يمكن بمراعاتها معرفة الحديث المقبول، ومعرفة الحديث المردود وأقول: لا يؤاخذ علماء الحديث على توسعهم في نقد الأسانيد وقلته في نقد المتون لأن لكل من الأمرين ما يقتضيه لأن النقد الأول موضوعه الرجال الذين تسلسلت الرواية عنهم، وهم لا يحصون عددًا، فالحديث الواحد يكون في سنده عشرة رجال، أو أقل، أو أكثر، ولابد من فحص كل واحد منهم فلو فرضنا أن [أ] كتب مصنفًا في الحديث خرج فيه ألف حديث، وكان متوسط السند خمسة رواة في كل حديث فمعنى هذا أنه لابد أن يكون لديه دراية بسيرة خمسة آلاف

رجل، وليس هذا بالأمر السهل اليسير، ومعرفة سيرة هؤلاء الرواة كلهم ضرورة لابد منها لتوثيق الحديث المروي، ومعرفة لقبه صحيح – حسن– ضعيف– موضوع، ونقد السند هو في حقيقة الأمر خادم لمتن الحديث، ولولا خدمة الحديث نفسه ما كان نقد السند فالأمران متصلان لا منفصلان، وإن غابت هذه البدائة عن منكري السنة أجمعين، وعلى نقيض ما يدعى منكرو السنة، وأعداؤها من رمي علماء الحديث بالقصور في الاهتمام. بنقد السند دون نقد المتن فإن علماء الحديث كانوا موفقين كل التوفيق من الله في ما صنعوا لأن نقد السند أولى من نقد المتن، فنقد السند موضوعه أخبار، وسير الرواة، وهي أمور مستترة لأنها أسرار حياتهم، وسلوكياتهم، فذكر الراوي في الحديث لا يكشف عن سيرته، ولا يحدث عن أخباره فكان تتبع هذه السير، والأخبار ضرورياً في توثيق الحديث، والسنن، ونحن الآن إذا قرأنا حديثاً بسنده، وعرفنا أسماء الرواة لاتضح لنا من رسم أسمائهم أخبارهم، وسيرهم التي كانوا عليها وهم أحياء، وكفانا هذا ما جاء في كتب الجرح، والتعديل، وما قاله علماء النقد في كل راوٍ منهم أما متن الحديث فهو يحمل في طياته أخباره ومعانيه، وفي استطاعة أهل العلم أن يعرفوا الحديث المقبول من الحديث المردود بمجرد النظر العابر في معناه، ومضمونه فمثلاً ما يروى في الموضوعات على أنه حديث مثل "النظر إلى الوجه الجميل عبادة" [1] تدرك ببديهة النظر أنه مكذوب موضوع لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كان سنده من أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر مثلاً، فالمتن يحمل معه مقتضيات الحكم عليه دون السند، ولو كان علماء الحديث قد عكسوا فتوسعوا في نقد المتن، واقتصدوا في نقد السند لكانوا فعلاً أهلاً للمؤاخذة، واللوم، وإذا كان علماء الحديث لم ينقدوا المتن نقداً تفصيلياً، فإنهم وضعوا أمارات وعلامات كلية يعرف بها المتن السليم من

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف / ٥٤.

العليل بالإضـــافة إلى أن علماء الحديث كان لهم عمل آخر في نقد المتون هو: أن الأحاديث الســـليمة يذكرون متونها دون إبداء أية ملاحظات عليها، وهذا معناه أن متون هذه الأحاديث بريئة من النقد والمؤاخذات فهو نقد إيجابي صـــامت كما في صـــحيحي البخاري، ومســـلم، والســـنن لأبي داود أما الأمارات، والضـــوابط التي وضـــعوها لنقد المتون فهي موضـــوعة لغير الثقات من جامعي الأحاديث أي للكتب التي تجمع الأحاديث بدون تمحيص، فهذه الكتب التي لم تحظ من جامعيها بعناية فائقة، أو ما يروى في كتب التفســـير، والفقه أحيانـًا فإن هذه القواعد مفيدة لمن يطالع فيها حتى يســـهل عليه معرفة ما ليس بحديث، وبهذا تندفع هذه الشـبهة التي هول من شـأنها منكرو السـنة فالصـواب هو ما صـنعه علماء الحديث لا ما أخذه عليهم منكرو السنة "[1].

إن ما قاله هؤلاء، ورددوه من أن المحدثين تجاهلوا تماما المتن، وأصـــبح جُل اهتمامهم اتصـال السـند إلى الرسـول صـلى الله عليه وسـلم بعيد عن الصـدق، وخلاف الواقع لأن نقد المحدثين يشـمل السـند، والمتن، وهذا هو المعقول لأن كل حديث يشـمل السـند، والمتن فكيف يعقل أن النصـف يختبر، والنصـف الثاني لا ينظر فيه لاشـك أن الجزء الأول كان ينظر إليه أولاً لأن الســـند إذا كان صـــحيحًا، ولا يخاف من أحد رجاله الوضـــع في الحديث، أو الكذب فبطبيعة الحال يكون المتن صـحيحًا لأنه لو لم يكن صـحيحًا لما تحمل الراوي الثقة وزر رواية الأحاديث فالواقع أن كل راو نظر في السند نظر في المتن، وتأكد من صحته قبل أن يرويه، إن الأصول الحديثة التي تعود إلى دراية الحديث أوصلها المحدثون إلى مائة وزيادة، وقد راعى المحدثون في نقدهم للأحاديث تلك القواعد بالإضـــافة إلى فحص الســـند، فإذا

(١) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية للدكتور عبدالعظيم المطعني/ ١٠٨ – ١١١ بتصرف يسير.

وجدوا الحديث مطابقًا لتلك القواعد كلها قالوا عنه: إنه صحيح، وإن أخل شرط من الشروط حكموا عليه بما اصطلح عليه المحدثون ببيان حاله من الضعف، أو الوضع أو غيرهما، وقد تجاهل" اسبرنجر "أصول الدراية التي كان المحدثون يلتزمونها، والإمام البخاري من أخص المحدثين الذين راعوا هذا الجانب في نقد الحديث، واختياره قبل أن يدخله في الصحيح، وهو لم يقصد استيعاب جميع الأحاديث الصحيحة، وهذا معروف عند طلبة علم الحديث، وإن المحدثين أعطوا ألقابًا اصطلاحية للأحاديث، وهي صفات خاصة بالمتن دون السند مثل الحديث الشاذ(١)، والمقلوب(٢)، والمضطرب(٣)، ومدرج المتن(٤)، والمحرف، والمُصَحَّف(٥)، ونحوها من الاصطلاحات، وقد وضعوا قواعد لنقد المتن تصل من الحرية العقلية إلى حد بعيد، وأحيانًا روعيت فيها اعتبارات عقلية صرفة، وحينًا معان أدبية فنية، وحينًا تعتمد هذه القواعد على مقررات شرعية وفيما يلي أذكر بعض هذه القواعد على النحو التالي:

١- كل خبر يناقض صريح العقل حيث لا تأويل فهو باطل.

---

(١) سبق تعريف الحديث الشاذ في المبحث الأول من الفصل الأول.

(٢) الحديث المقلوب هو: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه- مقدمة ابن الصلاح النوع الثاني والعشرون، ١٣٣- تيسير مصطلح الحديث/ ٨٢.

(٣) الحديث المضطرب هو: ما روى على أوجه مختلفة في المتن أو السند من راوٍ أو أكثر، وتكون الروايات متساوية بحيث يمتنع الترجيح وهو موجب لضعف الحديث- مقدمة ابن الصلاح النوع التاسع عشر/ ١٢٤-تيسير مصطلح الحديث/ ٨٥ – هامش السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي/ ٢٥٢.

(٤) الحديث المدرج هو: ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل – مقدمة ابن الصلاح/ ١٢٦- تيسير مصطلح الحديث/ ٨٠.

(٥) الحديث المصحف هو: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا أو معنى – تيسير مصطلح الحديث/ ٨٧.

٢- من المعاني الفنية أن المحدثين اعتبروا ركاكة لفظ الحديث، أو ركاكة معناه سببًا لنقده.

٣- ومن الاعتبارات الدينية أن عدوا من علامات الوضع مخالفة القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، وبعد كل هذا أيقول" كاتباني ": إن المحدثين لم يجرؤوا على الاندفاع في النقد إلى ما وراء السند؟ أو يقول" شاخت ": إنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للسند؟ ولئن كان أصحاب علم الحديث دراية قد أصابوا من نقد المتن، ووضعوا قواعده فليس عندهم وحدهم يلتمس نقد المتن بل إن ذلك يكثر عند النظر في محتويات الحديث، ومشتملات متنه، وهذا عمل العلم الثاني من علوم الحديث، وهو علم الحديث رواية الذي يصون عن الخطأ في نقل ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويبين كيفية الاقتداء به في أفعاله على أنه يجب قبل الحكم على المتن أن يلاحظ ما يأتي:

١- إن نقد السند خطوة أولى بطبيعتها إذ ليس للشهادة قيمة إلا إذا كان الشاهد ثقة، والرواية، والشهادة صنوان في هذا فإذا ما توفر مثل عناية القوم بنقد السند، ودقة ما اشترطوه في الراوي من ضبط، ويقظة، وصلاح، وبراءة من الهوى، فقد صارت الحاجة إلى نقد المتن قليلة بطبيعتها، ولعلنا لا نجد متنًا خليقًا بالثقة إلا وسنده أخلق كذلك.

٢- إن ما يمس الأمور الدينية لا يرجع في نقده إلى أساليب التجربة، والتحليل لأن طبيعته لا تقبل ذلك فهو يمس أمورًا غير مادية، وقد ينتهي إلى غيبي وغير منظور فوجب لذلك أن يكون نقد المتن ثانوي المركز بعد نقد السند.

٣- ثم إن نقد المتن من كل واحد إنما يقبل ذلك ممن تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه، فيما يأمر به وينهي عنه، ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه

وسلم كواحد من أصحابه يقول الشيخ المودودي رحمه الله:" يجب أن لا يعزب عن بال أحد أن الدراية المرعية في نقد الحديث إنما هي دراية الذين قضوا أعمارهم في فهم القرآن والسنة، ودراسة الفقه الإسلامي فأصبحوا لممارسة طويلة كالجواهرجي الذي أصبحت لديه البصيرة في معرفة الخالص من المغشوش "وإذا ما رجعنا إلى ما قاله أحمد أمين في كتابيه" الفجر والضحى "تبين لنا أنه ينقد القواعد، والأصول التي وضعها المحدثون لنقد الحديث، والرد على ما ذكره أحمد أمين في كتابيه الفجر والضحى يكون على النحو التالي:

١- إن المحدثين من شدة اهتمامهم بنقد المتن وضعوا ثماني علامات لنقد المتن بينما وضعوا أربعًا فقط لنقد السند.

٢- قالوا: لا يمكن الاعتماد على النظر في المتن وحده.

٣- القرارات التي اتخذها النقاد حول الرواة، وعدم قبول رواياتهم لم تكن نتيجة النظر في أحوالهم الشخصية الفردية، وإنما كانت نتيجة بعيدة المدى، وعميقة الجذور للنظر في المتون الغريبة التي رويت بواسطتهم، وأما القواعد التي ذكرها" أحمد أمين "زعمًا منه أن المحدثين لم يراعوها فهي نتيجة جهله بالأصول التي ذكرها المحدثون أو أنه تجاهل منه بالحقائق، وفيما يلي بيانه:

١- قال" أحمد أمين ": يجب النظر هل يتفق ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع الظروف التي قيل فيها؟ قلت: هذه علامة من علامات الوضع في المتن.

٢- ثم قال" أحمد أمين ": وهل الحوادث التاريخية تؤيده؟ قلت: وهذا أيضًا مردود بنفس الكلام الذي مر بنا الآن فهو عند المحدثين علامة من علامات الوضع في المتن.

٣- وقال" أحمد أمين ": ويجب النظر أيضًا هل هذا الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف عن النبي صلى الله علين وسلم؟ قلت: وهذا داخل تحت الركاكة

اللفظية، وضـــابطه كما قال الحافظ ابن حجر:" المدار في الركاكة على ركاكة المعنى فحيثما وجدت دلت على الوضـع، وإن لم ينضـم إليها ركاكة اللفظ لأن هذا الدين كله محاسن، والركاكة ترجع إلى الرداءة، أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بـالمعنى فغير ألفـاظـه بغير فصـيح "[1] وقـال الربيع بن خثيم[2]:" إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره "[3].

٤- وقال" أحمد أمين ": ويجب النظر أيضـًا هل الحديث أشبه بشروطه، وقيوده بمتون الفقه قلت: لقد اشترط المحدثون لصحة الحديث أن لا يكون المروى موافقًا لمذهب الراوي المتعصـــب، وقد ردوا أحاديث كثيرة في العقائد لأنها مذهب الرواة، وكذلك ردوا أحاديث كثيرة في الفقه لنفس السـبب، وأما قول أبي رية:" إن المحدثين وقفوا بعلمهم عند مايتصـل بالسـند فحسـب أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شـيئًا "[4]، وقول" أحمد زكي أبو شادي ":" إن كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث، وأخبار لا يمكن أن يقبل صـحتها العقل "وقول الآخرين أمثالهما من أذناب المسـتشـرقين وتلاميذهم فأقول: إن المحدثين لم يخطوا خطوة في مســائل النقد إلا وكان العقل مســايرًا لهم، ومؤيدًا لقواعدهم النقدية، فقد راعوا العقل عندما سمعوا الأحاديث، وراعوه عندما حدثوا بها،

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تأليف الشيخ أحمد شاكر/ ٦٨.

(٢) خُثيم: بضم الحاء، وفتح الثاء المثلثة، وسكون الياء آخره ميم ابن عائذ بن عبد الله الثوري أبو يزيد الكوفي ثقة عابد مخضرم وتابعي جليل مات سنة إحدى وقيل ثلاث وستين – هامش الوسيط في علوم ومصطلح الحديث/ ٣٤٨.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي/ ٤٦٢ – معرفة علوم الحديث/ ٢٥٥ (ح١١١)- الباعث الحثيث/ ٦٨.

(٤) أضواء على السنة المحمدية/ ٧.

وعندما حكموا على الرواة بالتوثيق والتضعيف، وكذلك عندما حكموا على الأحاديث[١] وأبو رية بنفسه ذكر تحت عنوان" هل يمكن معرفة الموضوع "[٢]" أن المحدثين ذكروا أموراً كلية يعرف بها أن الحديث موضوع "فذكر جميع ما يتعلق بالمعنى نقلاً عن المحدثين، ونقل كلام ابن القيم حول الضوابط التي يمكن بمراعاتها معرفة الحديث الموضوع كما نقل كلام ابن دقيق العيد:" أن المحدثين كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروى، وألفاظ الحديث "[٣] وفي رده على أبي رية يقول الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،" قول أبي رية: "ومما راعنى أن أجد في معاني كثير من الأحاديث مالا يقبله عقل صريح" قلت: لا ريب أن في ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك، وما يقرب منه في كتب الموضوعات "[٤]

وفي رده على" جولدزيهر "وغيره ممن أثاروا هذه الشبهة يقول الدكتور نور الدين عتر:" أود أولاً أن أنبه إخواني إلى رأيي في جملة مزاعم الناقدين للمحدثين ببيان تصنيفها العلمي، وذلك أنها بصورة إجمالية ليست أكثر من تخيلات، أو أباطيل، أو أوهام، وبعضها مزاعم ملفقة، فقد فضح تلفيقها أصحابها، وغشاهم بالخزي، والخيبة، ونحن نرى أن عمل المحدثين شامل لنقد السند، والمتن على حد سواء، فإن الادعاء بأن فحص العلماء للحديث يقوم على نقد السند فقط ويقتصر عليه لهو أشهر انتقادات المستشرقين، وملقدتهم الذين يجترون أفكارهم ويرددونها ترداد الببغاء فلاحظ أن

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة/ ٦.

(٢) أضواء على السنة المحمدية/ ١١٣ – ١١٥.

(٣) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً / ٤٦٨ – ٤٧٩ بتصرف.

(٤) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل للشيخ عبدالرحمن بن يحيي المعلمي/ ١٠.

هؤلاء لا يعبرون باصطلاحات المحدثين "سند ومتن" ، بل يغيرون المصطلحات الإسلامية رغم دقتها، ووضوح معناها إلى مصطلحات سطحية غامضة لا يدري القارئ معناها[1] مما ينم عن الغرض الذي في نفوسهم، ثم بعد هذا البدء والإعادة منهم في هذا الزعم نجد أنه على شهرته أشد مزاعمهم ضعفًا، وأوضحها سقوطًا، ومن الدليل على ما قلناه: -

١- أن أي طالب علم درس أي كتاب في مصطلح الحديث لو تفكر قليلاً لتبين له سقوط هذا الادعاء وزيفه لأننا نقرأ أي كتاب في مصطلح الحديث فنجد في تعريف الحديث الصحيح والحسن أنه يشترط فيهما شرطان أساسيان لقبول الحديث هما سلامته من أن يكون شاذًا، أو معلاً، ثم ننظر في شرح التعريف فنجدهم يقولون: إن الشذوذ قسمان: شذوذ السند، وشذوذ المتن، وكذلك العلة قسمان: علة في السند، وعلة في المتن[2]، وهي حقيقة مقررة يعرفها صغار طلبة العلم، فهل في الدنيا عاقل يصدق بعد هذا أنهم ينتقدون الإسناد فقط ولا ينتقدون المتن؟

٢- إن نظرة إلى الصفحات الأول من كتب هذا العلم لو كلف أحدهم نفسه أن يمر بمكتبة ويتناول كتابًا في مصطلح الحديث، ويقرأ قليلاً من أوله لوجد أمامه تعريف هذا العلم بما يبين حقيقة هذه القضية لأنه سيجدهم يعرفونه بأنه علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول أو الرد[3] فأين هذه النظرة الشكلية التي تنظر للإسناد دون المتن أم أنهما قرينان لا ينفصل أحدهما عن الآخر في أي أصل من هذا العلم؟

---

(١) في هذا إشارة إلى إطلاق المستشرقين عبارة النقد الخارجي على "نقد السند" والنقد الداخلي على "نقد المتن".

(٢) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٦٨.

(٣) تيسير مصطلح الحديث / ١٣ - منهج النقد في علوم الحديث/ ٣٢.

وهل يا ترى لو اطلع قائل هذا الزعم على كتاب في أصـول الحديث هل كان يجترئ أن يقول قولته؟ أم أن الأمر عنده سيان؟

٣- إننا نجد عند المحدثين قاعدة[١] أدق وأبلغ، وهي قاعدة متفق عليها بينهم جميعـًا يقررون فيها أنه قد يصح السند، ولا يصح المتن لشذوذ، أو علة، وقد يصح المتن ولا يصح السند لورود دلائل على صحة المتن من طرق أخرى، وهذا مقرر في كل مراجع هذا الفن، وليس هو من المعلومات النادرة، وذلك يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن المحدثين احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة في منهج موضـوعي شـامل ومتعمق أيضًا.

٤- نقول لهم بعد هذا: ما تظنون فيما أسميتموه "النقد الداخلي" ؟ هل تظنونه تم واستكمل عند المحدثين بعيدًا عن النظر والفحص للمتون؟ وهذا الذي قلتم: "سـلسـلة شـيوخ جديرين بالثقة" هذا الجدير بالثقة كيف كان جديرًا بها؟ هل حصل عليها بصك غفران، أو لانتمائه إلى فئة معينة، أم أنه كما هو الواقع حاز على هذه الصـفة "ثقة" بأن اجتاز اختبارًا شـاملاً لشـخصـيته لتحقيق صـفة العدالة؟ أو ما نسـميه الآن "الأمانة العلمية" إن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة هذا الذي اسـتخف به "جولدزيهر" ومقلدته يرتبط بنفس المتون ارتباطًا قويـًا لأن توثيق الراوي لابد فيه من اختبار مروياته وعرضـها على روايات الثقات، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو كانت له مخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا، وحكمنا له مع اتصافه بالعدالة بأنه ثقة، وهذه كتب الجرح، والتعديل مليئة بألفاظ الجرح للراوي بسـبب الخطأ في مروياته مثل قولهم: فلان "منكر الحديث" "يروي المناكير" "يروي الغرائب" "روى حديثًا باطلاً"

(١) المرجع السابق/ ٤٦٩.

"رواياته واهية" وغير ذلك كثير يدل على أن المحدثين كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم، وهذه كتب الجرح والتعديل مليئة أيضـــًا بالجرح لرواية المناكير، والأباطيل نسوق أمثلة لذلك من كتاب "المغنى في الضعفاء" للإمام الذهبي.

١- إبراهيم بن زكرياء الواسطي قال ابن عدي: "حدث بالبواطيل" ، وقال أبو حاتم: "حديثه منكر" (١).

٢- إبراهيم بن زيد الأســلمي عن مالك، وهاه ابن حبان، والدراقطني، وله عن مالك خبر كذب(٢).

٣- إبراهيم بن سالم النيسابوري قال ابن عدي: "له مناكير" (٣).

٤- إبراهيم بن سعيد المدينى منكر الحديث، ولا يكاد يعرف(٤).

٥- إبراهيم بن سَلْم قال ابن عدى: "منكر الحديث لا يعرف" (٥).

فهذه بعض التراجم التي ذكرناها من كتاب مختصــر جدًا في نقد الرواة يأتي جرحهم بنقد مروياتهم، وذلك يوضــح قوة ارتباط نقد الســند بالمتن، وعلاقته بمرويات الرواة علاقة وشيجة لا يصح أن يدور حولها جدال(٦) على أننا بعد هذا نرجو أن لا يُتوَهم من نقاشنا أننا نغض من السند بل إن للسند قيمته التي لا تجحد، ولا تنكر في ميزان النقد، وهو الخصوصية التي اختص الله بها النقد الإسلامي على مناهج النقد في الدنيا في قديم عصورنا، وفي حديثها،

(١) المغنى في الضعفاء للحافظ الذهبي١/ ٤٨ (ت٨٠).

(٢) المرجع السابق ١/ ٤٩ (ت٨٥).

(٣) المرجع السابق ١/ ٤٩ (ت ٨٦).

(٤) المرجع السابق ١/ ٤٩ (ت ٨٨).

(٥) المرجع السابق ١/ ٤٩ (ت٨٩).

(٦) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٧١، ٤٧٢ بتصرف يسير.

فإن هذا السند لا ينقل كلامًا عاديًا عن شخص عادي بل ينقل عن الله تعالى، فمن البدهي أن نقول لمن يروى شيئًا من الحديث: ما سندك في نقل هذا الكلام بل إنا لنعتز بعناية علمائنا بنقد الأسانيد بل بتقديم نقد الأسانيد على المتون في كثير من المواضع، وذلك لأن المتن في كثير من الأحيان ربما لا يشتمل على دلائل توحي بشيء يستدل به على صحة النص أو سقمه مما يجعل نقد السند متعين ومقدمًا لا محالة على حين تبقى أفكار الناقد غير المسلم في مثل هذا الوضع جائرة في احتمالات الحدس والتخمين، أو ضالة في المتاهات، واتجاهات الظنون، والتخيلات(١).

٥- إن ظهور الفرق دعا علماء الأمة إلى تحري أحوال الرواة، ودراستها من كافة الوجوه، ولاسيما بيئة الراوي، ومذهبه، حتى إنهم لم يقبلوا رواية من يدعو لبدعة، ولو كان الحديث الذي يرويه غير متعلق ببدعته، فقد كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم، وإننا ندعو الناقدين كلهم أن يأتوا بحديث من كتب السنة الأصول يدل على وضعه ما ذكروه من عامل سياسي كدعم بني أمية، أو غيرهم، أو عامل بيئة، أو غير ذلك، وحق للعقلاء المنصفين أن يقروا بحقيقة الجهود العظيمة والوسائل العلمية الدقيقة التي اتبعها المحدثون في خدمة الحديث(٢).

ويضيف الدكتور نور الدين عتر أيضًا في رده على الدكتور "أحمد أمين" أن الدكتور "أحمد أمين" ذكر أنهم قسموا الحديث بحسب النقد الخارجي إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وشاذ... إلخ، والحقيقة التي نعرفها منذ حداثة عهدنا بعلم الحديث أنهم قسموا الحديث بحسب النقد الداخلي، والخارجي إلى الأقسام التي ذكرها، لا بحسب النقد الخارجي فقط،

(١) السنة المطهرة والتحديات/ ١٥٩-١٦٥.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٧٢.

والنقد الداخلي "نقد المتن" كان أول علوم الحديث وجوداً حين كان الناس على العدالة، وذلك في عصر الصحابة رضي الله عنهم، إن فكرة الاعتماد على النظر في المتن وحده ليست من اختراع المستشرقين، بل إن تجربتها قد سبقت في تاريخ المسلمين القديم على أيدي أُناس جعلوا الرأي وحده يتحكم في المتون سلبًا، وإيجابًا نفيًا، وإثباتًا، وقد أسفرت التجربة عن أسوأ النتائج، وأغرب التناقضات، فلقد استحسن بعض المتزهدين الجهلة وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وقالوا: "نحن نكذب له" والوعيد إنما جاء لمن "كذب عليّ" فجعلوا هذا العبث في النص الصريح ذريعة للاختلاق على النبي صلى الله عليه وسلم، وكأنهم جهلوا أن فعل "كذب عليه" معناه ألصق به ما لم يقله سواء كان مؤيدًا له أم طاعنًا فيه، وهكذا أدى التصور الخاطئ بهذه الطائفة أن تتصور أن كل كلام صحيح فإن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، فصاروا يسندون ما يشاءون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو منه ومنهم براء، وفي الطرف المقابل نهض أُناس لرفض المتون الصحيحة لمجرد بعدها عن خيالاتهم، ومألوفاتهم كما فعل بعض المبتدعة من المعتزلة وغيرهم، وإذا بهم يبلغون من الإسفاف مبلغًا عظيمًا حيث راحوا يحتكمون إلى المشاهدات المادية المعتادة يقيسون عليها ما ورد من النصوص في عوالم مغيبة غير مادية كالأحاديث في الملائكة أو الجن ينكرونها، أو يتأولونها تأويلات هزيلة حتى خرجوا بذلك عن نصوص الإسلام القطعية، وهذا كله يثبت أبلغ إثبات أن نقد المتون ليس له بمفرده تلك الجدوى إلا إذا كان في ضمن الإطار العام لنظرية النقد الشامل الذي سلكه المحدثون، وانتهجوه، وفي رده على الدكتور "أحمد عبد المنعم البهي" يقول الدكتور "نور الدين عتر" : والعجيب أن "الدكتور أحمد البهي" قال في آخر مقالته التي اتهم فيها المحدثين بأنهم أهملوا نقد المتن قال: "وقد ذكر العلماء وجوهًا في رد المتن بناء على معناه مع صحة السند..." ومثل لذلك بقصة "فاطمة بنت قيس" ، وقصة "على بن أبي طالب" حين رد حديث معقل بن سنان في مهر

من مات عنها زوجها ولم يدخل بها، ولم يسم لها مهرًا فقال علي رضي الله عنه: "لا ندع كتاب ربنا لقول أعرابي بوال على عقبيه" الأمر الذي يبين أن الكاتب غلب عليه التقليد، فجاءت مقالته متناقضة ينسف آخرها أولها، وتثبت هي نفسها أن النقد الداخلي "نقد المتن" قد عنى به المحدثون منذ قديم العهد برواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم بل إنا نجد أن نقد المتن يؤدي إلى الحكم على الحديث بأشد الأحكام، وهو الوضع حيث قرروا أن الوضع قد يعرف من النظر في المروي(١).

ويضيف الدكتور نور الدين عتر: قال "جولدزيهر" ومن يقلده: "إن الناقد المسلم يبقى باردًا أمام المناقضات للتاريخ وللعرف الاجتماعي ذات النوع الأكثر عامية" يعني أنها مُسفة جدًا "بشرط واحد هو أن يكون الإسناد بحسب القاعدة، والامتياز النبوي لمحمد هو وسيلة للتغلب على مثل هذه المشكلات" فهذا أيضًا ما ذكره أستاذ المستشرقين المتحاملين على الإسلام، وأنا أتساءل عن المنهج الذي يريد هؤلاء الناس أن نأخذه عنهم كي نحسن نقد الروايات، ومن مظاهر اهتمام المحدثين بنقد المتن أن المحدثين ذكروا أن من دلائل الوضع في الحديث مخالفته للوقائع الحسية المشاهدة، أو للتاريخ، وذلك أمر مفروغ منه في كتب المصطلح، ومطبق على أوسع نطاق في نقد الأحاديث كما يشاهد في كتب الأحاديث الموضوعة، وهذه واقعة لطيفة لها دلالتها الهامة جرت مع الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي سنة ٤٤٧ هـ قال الذهبي في تذكرة الحفاظ(٢): "أظهر بعض اليهود كتابًا بإسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية عن الخيابرة – يعني يهود خيبر – وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير على أبي بكر الخطيب البغدادي فقال: هذا مزور قيل من أين قلت هذا؟ قال:"

(١) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٦٨ – ٤٧٠ بتصرف يسير.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٣١٧، وينظر كتاب "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" / ٩٢- ٩٤.

فيه شـهادة معاوية، وهو أسـلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شـهادة سـعد بن معاذ، ومات قبل خيبر بسـنتين "فاسـتحسـن الوزير ذلك منه، ولم يقبل منهم ما في هذا الكتاب، فهذا الناقد المسلم لا يتردد لحظة، ولا يتوقف عن الحكم ببطلان الوثيقة المزورة التي أسندها إلى النبي صـلى الله عليه وسـلم أسـاتذة الإفك في العالم، وها نحن نجعل هذه التجربة التي خاضـها أجداد" جولدزيهر "من قبل هدية إليه تعبيرًا عن الموقف البارد الذي يزعمه في حق النقاد المسـلمين، ولا ندري إذا كان" جولدزيهر "وأمثاله لا يزالون بعد هذا يقولون" إن الناقد المسـلم يبقى باردًا أمام المناقضـات للتاريخ، وللعرف الاجتماعي إذن فما الذي يمكن أن يعتبر موقفًا حاميًا إلا ما يجب أن يراه على أيدي أحفاد البخاري، ومسـلم، وابن الصـلاح، والنووي، والعراقي، والعسـقلاني في الأرض المقدسـة، ولن يكون ذلك بعيدًا بإذن الله تعالى "[1].

ويقول الشـيخ أبوشـهبة رحمه الله" "حديث وضـع الجزية عن أهل خيبر الذي قرنه واضـعه بشـهادة سـعد ابن معاذ فقد قالوا في نقده:" إن سـعد بن معاذ توفى قبل ذلك في غزوة الخندق، وأيضـًا الجزية لم تكن نزلت ولا يعرفها الصـحابة ولا العرب، وإنما نزلت بعد عام تبوك، وفيه أنه وضع عنهم الكلفة "السخرة" على أنه لم يكن في زمنهم شيء من ذلك "[2].

وفي رده على المستشرقين، ومن ردد معهم هذه الأباطيل من بعض الكُتاب المسلمين، أمثال الدكتور" أحمد أمين "يتساءل الدكتور" مصطفى السباعي "فيقول:" هل قصر العلماء في نقد المتن؟ وهل كان هناك مجال للتوسع في النقد أكثر مما فعلوه؟ إذا أخبرك رجل عن آخر خبرًا كان أول ما يسـبق إلى خاطرك أن تسـتوثق من صـدق المُخبر، بالنظر في حاله، وأمانته،

(١) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٧٣ – ٤٧٥.

(٢) دفاع عن السنة / ٤٧.

ومعاملته، وغير ذلك، فإذا استوثقت منه نظرت بعد ذلك في الخبر نفسه، وعرضته على ما تعرف عن صاحبه من أقوال وأحوال، فإذا اتفق مع ما تعلمه من ذلك لم تشك بصدق المُخبر والاطمئنان إليه، وإلا كان لك أن تتوقف في قبول الخبر لا لريبة في المُخبر- فأنت واثق من صدقه- بل لشبهة رأيتها في الخبر نفسه، ويصح أن يكون مرجعها وهمًا، أو نسيانًا من المُخبر، كما يصح أن ترجع إلى سر في الأمر لم تتبينه فلعل في مستقبل الزمن ما يكشف السر، ويوضح لك ما غاب عنك، فإذا أنت لم تقتصر على التوقف في الخبر في هذه الحالة، بل حكمت بكذبه كان ذلك افتئاتًا منك على من أخبرك، ونقضًا لما أبرمته، إذ كذبت المُخبر، وأنت له مصدق، وبه واثق ذلك مثل لموقف العلماء مما وجدوه بين أيديهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان نقدهم للسنة على خطوتين: الأولى نقد السند، والثانية نقد المتن، أما السند فقد اشترطوا في الراوي من العدالة، والضبط، والحفظ، والسماع في كل راوٍ في السلسلة إلى أن يصل إلى الصحابي، ونعتقد أن الدكتور "أحمد أمين" ومن سبقه من المستشرقين لا يستطيعون أن يتهموا علمائنا بالتفريط في نقد حال الرواة، ووضع الشروط الدقيقة لقبول أخبارهم، فهم مجمعون معنا على أن علمائنا "رحمهم الله" بلغوا في ذلك الشوط الذي ليس بعده غاية، ولا وراءه مطمع لناقد أو متثبت، ومن أهم القواعد التي وضعوها لنقد المتن.

١- ألا يكون ركيك اللفظ بحيث لا يقوله بليغ، أو فصيح

قولهم: "ألا يكون ركيك اللفظ" أي لا يشتمل الحديث على ألفاظ ركيكة يمجها السمع لا يجوز أن تصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي أُوتي جوامع الكلم وكان أفصح من نطق بالضاد قال ابن دقيق العيد: "كثيراً ما يحكمون بذلك – أي الوضع – باعتبار أمور ترجع إلى المروي يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه

وسلم وما لا يجوز" [1] وقال الحافظ ابن حجر: "والمدار على ركة المعنى فحيث وجدت دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا، وركة اللفظ وحدها لا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فعبر بألفاظ غير فصيحة من غير أن يخل بالمعنى، نعم إن صرح الراوي بأن هذا لفظ النبي صلى الله عليه وسلم دلت ركة اللفظ حينئذ على الوضع" [2]

٢- ألا يكون مخالفًا لبدهيات العقول بحيث لا يمكن تأويله.

٣- ألا يخالف القواعد العامة في الحكم والأخلاق.

٤- ألا يكون مخالفًا للحس، والمشاهدة.

٥- ألا يخالف البدهي في الطب، والحكمة.

٦- ألا يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.

٧- ألا يخالف المعقول في أصول العقيدة من صفات الله، ورسله.

٨- ألا يكون مخالفًا لسنة الله في الكون، والإنسان.

٩- ألا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء.

١٠- ألا يخالف القرآن، أو محكم السنة، أو المجمع عليه، أو المعلوم من الدين بالضرورة، بحيث لا يحتمل التأويل.

١١- ألا يكون مخالفًا للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم.

١٢- أن لا يوافق مذهب الراوي الداعية إلى مذهبه.

١() السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٩٨، ٢٥٤ بتصرف.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني ١/ ٧ – منهج النقد في علوم الحديث / ٣١٢.

١٣- ألا يخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم، ثم ينفرد راوٍ واحد بروايته.

١٤- ألا يكون ناشئًا عن باعث نفسي، حمل الراوي على روايته.

١٥- ألا يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.

على هذه الأسس الرصينة المحكمة جردوا أنفسهم لنقد الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولاشك أنها أسس سليمة لا يستطيع المنصف أن يكابر في قوتها، وعمقها، وكفايتها، ولم يكتف علماؤنا بهذا بل نقدوا المتن بعد سلامته من العلل السابقة كلها نقدوه من ناحية اضطرابه(١)، أو شذوذه(٢)، أو إعلاله(٣) كما بحثوا فيما يمكن أن يقع فيه من قلب(٤)، أو غلط، أو إدراج(٥).

ومع ذلك التدقيق الشديد، والاعتناء البالغ فقد قالوا باحتمال ألا تكون هذه الأحاديث صحيحة في نفس الأمر إذا كانت أحاديث آحاد(٦) وإن كان هذا الاحتمال في منتهى الضعف والبُعد، وقالوا: باحتمال وهم الراوي، ونسيانه، ولهذه الاحتمالات قال الجمهور: إن أحاديث الآحاد تفيد الظن مع وجوب العمل بها، وهذا غاية الاحتياط في دين الله عز وجل، وغاية الاحتياط في إثبات الحقائق العلمية كل هذا الاحتياط، وهذه الشدة في النقد لم تعجب

(١) سبق تعريف الحديث المضطرب في هذا المبحث.

(٢) سبق تعريف الحديث الشاذ في المبحث الأول من الفصل الأول.

(٣) سبق تعريف الحديث المعل في المبحث الأول من الفصل الأول.

(٤) سبق تعريف الحديث المقلوب في هذا المبحث.

(٥) سبق تعريف الحديث المدرج في هذا المبحث.

(٦) حديث الآحاد هو: ما لم يجمع شروط المتواتر- تيسير مصطلح الحديث/ ١٩.

مؤلف "فجر الإسلام" [1]، لأنها لم تعجب أساتذته المستشرقين فانتقدها، وزعم أنه كان عليهم أن يحققوا حين النقد في المسائل الآتية: -

١- هل يتفق ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع الظروف التي قيلت فيه؟

٢- وهل الحوادث التاريخية تؤيده؟

٣- وهل هذا الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي صلى الله عليه وسلم؟

٤- وهل الحديث أشبه في شروطه، وقيوده بمتن الفقه؟ وزاد في ضحى الإسلام[2] النواحي الآتية:

٥- هل ينطبق الحديث على الواقع أم لا؟

٦- وهل هناك باعث سياسي للوضع؟

٧- وهل يتمشى الحديث مع البيئة التي حُكى فيها أم لا؟

٨- وهل هنالك باعث نفسي يحمل الراوي على الوضع أم لا؟

هذه هي القواعد الجديدة التي وضعها مؤلف "فجر الإسلام وضحاه" لنقد المتن، وزعم أنها فاتت علماءنا، ولو تنبهوا لها لانكشف لهم حال أحاديث كثيرة حكموا بصحتها، وهي في الواقع – على زعمه- موضوعة. تعال بنا ننظر فيما زعمه من مقاييس جديدة لنرى إلى أي مدى كان المؤلف موفقًا؟

١- أما إنهم لم يحققوا فيما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم هل يتفق والظروف التي قيلت فيه أم لا؟ فهذا الزعم غير صحيح، بل إنهم جعلوا ذلك من نقد المتن.

(١) مؤلف فجر الإسلام هو الأستاذ/ أحمد أمين.

(٢) ضحى الإسلام ٢/ ١٣٠، ١٣١.

٢- وأما أن الحوادث التاريخية تؤيده أو تكذبه فغير صحيح لأن المحدثين عدوا ذلك من علامات الوضع أيضاً، والدليل على ذلك ردهم لحديث وضع الجزية على أهل خيبر(١)، فقد رده العلماء بأن الحوادث التاريخية ترده كما سبق بيانه(٢).

٣- وأما كون الحديث نوعًا من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فإن ذلك داخل تحت بحث "ركة اللفظ" وضابطه أن تقطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول مثل هذا الكلام بدليل قول ابن دقيق العيد: "كثيرًا ما يحكمون بذلك – أي الوضع- باعتبار أمور ترجع إلى المروي، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز" وحيث كانوا كذلك فمن السهل عليهم أن يردوا حديثًا فلسفيًا لم يكن مألوفًا من النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول مثله، ونحن نتحداهم أن يذكروا لنا حديثًا واحداً صححه أئمتنا، وكان من هذا النوع.

٤- وأما أن الحديث أشبه بشروطه وقيوده بمتن الفقه، فيرده أنهم اشترطوا ألا يكون المروي موافقًا لمذهب الراوي المتعصب، وقد ردوا أحاديث كثيرة في العقائد، لأنها تؤيد مذهب الرواة، وكذلك ردوا أحاديث في الفقه كثيرة للسبب نفسه، وأمثال هذه الأحاديث التي حَكم عليها العلماء بالوضع كثيرة موجودة في "الموضوعات" لابن الجوزي، و "اللآلئ المصنوعة" للسيوطي.

٥- وأما أن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟ فقد ذكروا ذلك، ومن أجله ردوا أحاديث كثيرة.

٦- وأما أنه هل هناك باعث سياسي للوضع؟ فقد نص علماؤنا على رفض رواية ذوي

(١) ينظر "تذكرة الحفاظ" ٣/ ٣١٧، "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" / ٩٢-٩٤.

(٢) سبق في هذا المبحث ذكر حديث وضع الجزية على أهل خيبر وبيان أنه موضوع مزور.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

المذاهب، والأهواء المتعصبين، وبذلك رفضوا أحاديث غلاة الشيعة في عليّ، وغلاة البكرية في أبي بكر، وغلاة العثمانية في عثمان، والمتعصبين للأمويين في بني أمية، والمتعصبين للعباسيين في بني العباس، وتنبهوا إلى أن الخلافات السياسية من أهم عوامل الوضع، فتتبعوا الأحاديث في ذلك، ونقدوها نقدًا شديداً، وكان ما قبلوه منها – بعد النقد والتمحيص- أقل بكثير مما رفضوه.

٧- وأما أنه هل يتمشى الحديث مع البيئة التي قيل فيها أم لا؟ فقد نصوا على ذلك، وردوا من أجله أحاديث متعددة.

٨- وأما أنه هل هناك باعث نفسي يحمل على الوضع أم لا؟ فلم يغفلوا ذلك، بل قالوا: قد يستفاد الوضع من حال الراوي فها أنت ترى أن كل ما زعمه الدكتور "أحمد أمين" ، واستدركه على علماء الحديث من قواعد في نقد المتن لم يغفلها علماؤنا بل نصوا عليها، وذهبوا إلى أبعد منها في وضع القواعد، وبها ردوا كثيرًا من الأحاديث، ولو رجع الدكتور "أحمد أمين" إلى كتب الموضوعات، ودرس ما كتبه علماء المصطلح، وراجع معاجم الجرح والتعديل لاعترف بأن هؤلاء العلماء كانوا أكثر منه حرصًا على مثل ما ذكره حتى لقد بلغت القواعد التي وضعوها للتعرف على وضع المتن أكثر من خمس عشرة قاعدة كما سبق، نعم إن العلماء "رحمهم الله" لم يستعملوا تلك المقاييس إلا في النطاق الذي لابد منه، فلم يردوا حديثًا إلا بعد تعذر التأويل بحيث يتحقق فيه على وجه التأكيد فقد شرط من شروط الصحة، ووجود علامة من علامات الوضع، وقد جعلوا عمدتهم الأولى "نقد السند" ، وبه أزاحوا من طريق السنة آلافًا بل عشرات الألوف من الأحاديث المكذوبة، ثم نقدوا المتن في الحدود التي ذكرناها على نطاق ضيق إذ كانوا متثبتين لا يلقون الكلام على عواهنه، ولا يجازفون في دين الله بالهوى والعاطفة، وعذر العلماء "رحمهم الله" واضح فيما فعلوه ذلك أنهم إنما يبحثون في

أحاديث تُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وللنبي صلى الله عليه وسلم ظروف خاصة به تجعل مقياس النقد في حديثه أدق وأصعب من مقياس النقد في أحاديث الناس لأنه رسول يتلقى الوحي من الله، أُوتي جوامع الكلم، وأُعطي سلطة التشريع، وأحاط من أسرار الغيب بما لم يحط به إنسان عادي، فلا مانع يمنع عقلاً من أن يقول حديثًا يعلو عن أفهام الناس في عصره فيكون أشبه بالتعريف الفلسفي لعصور تبلغ فيه الفلسفة مداها، ومن هنا ضيق علماؤنا دائرة نقد المتن بمقدار ما وسعوا في دائرة نقد السند، لأن الذين ينقد حالهم في السند رجال يجري عليهم من القوانين ما يجري على الناس جميعًا، أما المتن فإنه كلام ينسب إلى من هو فوق البشرية في علومه، ومعارفه، واستعداده، فقد يخرج كلامه مخرج المجاز لا الحقيقة – كما فعل القرآن كثيرًا- فيتوهم من ينظر فيه لأول مرة أنه غير صحيح بينما المراد منه غير حقيقته اللغوية التي تتبادر إلى الذهن، وقد يخرج كلامه مخرج الإخبار عن المغيبات التي تقع في مستقبل الزمان ولم يكن – وقت النقد- قد حان زمان تحققها فلا يصح التسرع في الإنكار، وقد يخرج كلامه مخرج الإخبار عن حقائق علمية لم تكتشف في عصر الرسالة، ولا في عصور الناقدين، وإنما تكتشف فيما بعد كل هذا يجعل علماءنا "رحمهم الله" على حق في تثبتهم وتأنيهم في رد الأحاديث إذا بدت عليها بادرة شبهة، أو تردد العقل في فهمها، ولم يجزم باستحالتها بعد تأكدهم من صحة السند، وسلامة رجاله من أن يكون فيهم كذاب أو ضعيف، أو متهم، أما المستشرقون فلم يقفوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الموقف بل نقدوا أحاديثه على وفق ما يعرفون من أصول النقد العام لأخبار الناس العاديين، ذلك لأنهم ينظرون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم كرجل عادي لم يتصل بوحي، ولم يطلعه الله على مغيبات، ولم يميزه عن بني الإنسان بأنواع من المعارف، والكرامات، فإذا رُوى عنه حديث ينبئ عن معجزة علمية لم تكن معروفة في

عصـره قالوا: إن هذا موضـوع لأنه لا يتفق مع علوم الناس، ومعارفهم في عصـره، وإذا رُوى لهم حديث عليه صبغة القانون قالوا: إن هذا موضوع لأنه يمثل الفقه الإسلامي، بعد نضوجه، وإذا رُويت لهم بشارة من الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إخبار عن أمر يقع للمسلمين في المستقبل قالوا: إن ظروف النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تسمح له أن يقول هذا القول، وهكذا وقفوا من رسـولنا عليه الصـلاة والسـلام موقف المنكر لرسالته، المتشكك في صدق ما بلغ به عن الله، الممازي في سمو روحه التي اتصلت بالملأ الأعلى ففاض منها النور، والحكمة، والعلم، والمعرفة، ولم يكتفوا بذلك بل حملوا على علمائنا لأنهم لم يقفوا منه هذا الموقف، وعلماؤنا معذورون إن لم يتجهوا مع المستشـرقين في هذا الاتجاه الخاطئ، لأنهم يؤمنون بمحمد بن عبد الله رسـولاً كريمًا أرسله الله إلى الناس أجمعين بشرع محكم، وسعادة شاملة للناس في دنياهم، وآخرتهم، أما أتباع المستشرقين من المسلمين فمن المؤسف أنهم انساقوا في ذلك الاتجاه، ولم يفطنوا إلى خطأ تلك الطريقة وخطورتها، والدس في الدعوة إليها فأخذوا ينعون على علمائنا تقصيرهم في نقد المتن غير مستمسكين من الحجج إلا بما أتى به المستشرقون، وما ذكره "أحمد أمين" من ضرورة تحكيم العقل في نقد الأحاديث فلا أدري أي عقل يريدون أن يحكموه ويعطوه من السلطة أكثر مما أعطاه علماؤنا في قواعدهم الدقيقة؟ ففتح الباب في نقد المتن بناء على حكم العقل الذي لا نعرف له ضابطًا، والسير في ذلك بخطى واسعة على حسب رأي الناقد وهواه، أو اشتباهه الناشئ في الغالب عن قلة اطلاع، أو قصـر نظر، أو غفلة عن حقائق أخرى، إن فتح الباب على مصراعيه لمثل هؤلاء الناقدين يؤدي إلى فوضى لا يعلم إلا الله منتهاها، وإلى أن تكون السنة الصحيحة غير مستقرة البنيان، ولا ثابتة الدعائم، ففلان ينفي هذا الحديث، وفلان يثبته، وفلان يتوقف فيه كل ذلك لأن عقولهم كانت مختلفة في الحكم، والرأي، والثقافة

والعمق، فكيف يجوز هذا؟ [1]

قلت: وقد رد الدكتور الشيخ أبوشهبة على "أبي رية" ، و "أحمد أمين" وفند شبهتهم، ومن معهم من المستشرقين على النحو التالي:

أولاً: رده على ما ذكره "أبو رية" قال أبو شهبة: "لا أدرى ماذا يقصد أبورية بقوله:" وعلى أنه- أي الحديث- بهذه المكانة الجليلة فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية، والدرس، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم، ويدرسونه على طريقتهم "قال أبوشهبة: لا أدري ماذا يقصد بقوله، فإن أراد علماء الفقه والتشريع فهاهم قد بذلوا في ذلك غاية الوسع، وأولوه ما يستحقه من العناية والدرس، وبحسبك أن تستعرض الكتب التي ألفت في أحاديث الأحكام وشروحها لترى في ذلك عشرات المجلدات والموسوعات، وإن أراد علماء الدراية بالأحاديث فقد أوفوا في بحث متون الأحاديث، وشروحها، وتحليلها على الغاية، وما من كتاب من كتب الحديث المعتمدة إلا ووضعت له الشروح المتكاثرة، وبحسبك أن تتناول فهرسًا من فهارس المكتبات العامة لترى إلى أي حد عُنى العلماء المسلمون بالأحاديث النبوية عناية فائقة قد لا يربو عليها إلا عنايتهم بالقرآن الكريم، وخلفوا لنا في ذلك ثروة ضخمة، حتى إنها لقيمتها العلمية ونفاستها جذبت فئة من العلماء غير المسلمين إلى البحث فيها، وقضاء الأعمار في العناية بها، وإن أراد علماء الأخلاق والمواعظ، فقد جعلوا الأحاديث النبوية نبعًا فياضًا لما ألفوه من الكتب فيهما، وكذلك علماء البلاغة، والأدب، فقد أكثروا من الاستشهاد بالأحاديث في كتبهم، وعنوا بها من حيث اختصاصهم، وألف بعضهم في ذلك كتبًا تكشف عما في الأحاديث من جمال فني وأدبي كما فعل الإمام" الشريف "في كتابه" البلاغة النبوية "الذي جعله متممًا لكتابه" إعجاز

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي / ٢٥١ – ٢٥٨ بتصرف.

القرآن "ثم ماذا كان يريد المؤلف من العلماء غير المحدثين والأدباء؟ أكان يريد منهم أن يجاوزوا طورهم – كما جاوز طوره – فيدسوا أنوفهم فيما ليس من صناعتهم ويميزوا بين الصحيح والضعيف والمقبول، والمردود، والغث، والسمين؟

إن علماء الأدب وأضرابهم ممن ليسوا من رجال الحديث، وصيارفته أكرم على أنفسهم من أن يقفوا ما ليس لهم به علم، وأن يزجوا بأنفسهم في علوم ومعارف ليسوا أهلاً لها، وأما محاولة أبي رية إهانة وإزدراء المحدثين، وغمزهم، ولمزهم، ورميهم بالجمود فلن يقلل من أقدارهم، ولن ترفع من شأنه بل هي عند الباحثين، والعالمين مما يزري بالنقد، ويلحقه بالشتيمة، والسباب، وإن ما وضعه المحدثون من قواعد لنقد الراوي والمروي هي أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد في القديم، والحديث، والمتأخرون لم يأتوا في ذلك بأمر جديد ذي خطر، اللهم إلا في الاستفادة بما جد من المعارف النفسية، والتوسع في التطبيق، ولا أدري كيف سولت له نفسه أن يزعم أن المحدثين حصروا عنايتهم في السند دون المتن؟ وكيف يتفق هذا وما ذهبوا إليه من الحكم على متن الحديث بالشذوذ، والنكارة، والاضطراب، والوضع، والاختلاق، وما وضعوه من أمارات يستدل بها على الحديث بالوضع؟ نعم نحن لا ننكر أن المحدثين توسعوا في نقد السند أكثر من توسعهم في نقد المتن، وذلك سر نحب أن نجليه للقراء، والباحثين، وفي الحق أن علماء الحديث كانوا أبعد غورًا، وأدق نظراً، وأهدأ بالاً حينما لم يجروا في نقد المتن الأشواط البعيدة التي جروها في نقد السند، وذلك لاعتبار ديني لاحظوه في السنة عند الاكتفاء بصلاح الراوي، وتقواه، وعدالته ظاهراً، وباطنًا، وضبطه، وحفظه، وتوقيه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في نص هو أصل، ومرجع في الدين، فمتى توفرت العدالة بشروطها مع الضبط، والحفظ، والأمانة، والتحرج من التزيد، والتغيير كان احتمال الكذب، والاختلاق بعيدًا جداً

إن لم يكن ممتنعًا، وإذن فلم يبق بعدً من حاجة للمبالغة في نقد المتن[1].

وأما تعليل عدم عنايتهم بنقد المتون كالأسانيد بقصور المحدثين في باب الدراية، وأن ذلك ليس من صناعتهم، وأنه من صناعة علماء الأصول، والفقه فكلام مردود فكثير من أئمة الحديث قديمًا وحديثًا جمعوا بين الرواية، والدراية، وإذا كان بعض علماء الفقه، والأصول قد ردوا بعض الأحاديث وضعفوها، فليس ذلك لأنهم أعلم بالمتون، ولكن ذلك يرجع إلى عدم تمكنهم في باب العلم بالرواية وشروطها، وعدم تمرسهم فيها كما تمرس علماء الحديث، وإذا كان بعض الرواة كانت مهمتهم الجمع، والحفظ دون البصر بالمروى، والفقه فيه، فهؤلاء قلة، والمحدثون المحققون أنفسهم جعلوا فقه الحديث، وفهمه من آداب طالب الحديث" [2].

ثانيًا: وفي رده على ما ذكره "أحمد أمين" [3] قال الشيخ أبو شهبة: "إن أئمة الحديث نقدوا الروايات نقداً صحيحًا، وبينوا الصحيح من غير الصحيح، والموضوع من غير الموضوع بحسب القواعد، والأصول التي وضعوها لنقد السند" النقد الخارجي "أو المتن" النقد الداخلي "والمحدثون في نقدهم متئدون، ومتريثون، وهكذا شأن كل ناقد نزيه يخشى أن يطغى في الحكم، أو يحيف عن طريق الحق، والصواب، ولكن المستشرقين، وأبواقهم، ومتابعيهم يريدون من أئمة النقد، والتعديل، والتجريح أن يكونوا متسرعين، وهدامين، ولن يكون هذا منهم، ولا أدري كيف يقول" أحمد أمين "صاحب" ضحى الإسلام ": إنهم لم يتعرضوا كثيراً لبحث الأسباب السياسية، وقد جعلوا من قواعدهم: عدم قبول رواية أهل

(١) دفاع عن السنة/ ٤٤-٤٨ بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق/ ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرف.

(٣) سبق بيان ما ذكره "أحمد أمين" في شبهته في الفصل الثاني في المبحث الأول "شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن".

الأهواء، والمبتدعة من الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، ومنهم من فصل بين الداعية وغيره، فقبلوا رواية غير الداعية، وردوا رواية الداعية، وما ذلك إلا لأن احتمال تزيده احتمال قريب، بل انظر إلى دقتهم في التعويل على البواعث في الجرح، ويتمثل ذلك واضحًا جليًا في تفصيلهم في الراوي الداعية، وهو: أن يروي ما يؤيد بدعته، أو يروي ما يخالفها، فردوا رواية الأول، وقبلوا الثاني، كما جعلوا من قواعدهم التي تدل على الوضع: أن يكون الحديث في فضائل علي، وراويه شيعي، أو في ذمه، وراويه ناصبي[1]، أو في ذم أعدائهم، وراويه رافضي إلى غير ذلك، ولو رجع" أحمد أمين "إلى الكتب المؤلفة في الموضوعات مثل كتاب" الموضوعات "لابن الجوزي، و" اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة "للسيوطي، و" تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة "لابن عراق لوجد أن العلماء انتبهوا غاية الانتباه إلى أحاديث الفضائل في الأشخاص، والأمكنة، والأجناس، والأمم، وبوبوا لذلك الأبواب في كتبهم، وقد استغرق ذكر الفضائل في كتاب" اللآلئ "ما يزيد عن مائة صفحة فكيف بعد ما ذكرناه يستجيز لنفسه أن يقول:" إن العلماء لو اتجهوا هذا الاتجاه لانكشفت أحاديث كثيرة وتبين وضعها مثل كثير من أحاديث الفضائل... "إلخ؟! أما إذا كان يقصد أنهم لم يحكموا على كل ما ورد في الفضائل بالوضع، فهذا ما لا نوافقه عليه، وما لا نرتضيه لباحث[2]، وأما قول" أحمد أمين "في" ضحى الإسلام "[3]:" نعم رويت أشياء من هذا القبيل فابن خلدون – مثلاً – يقول: قلة رواية أبي حنيفة للحديث: أنه ضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسي، وهي عبارة، وإن كانت موجزة، وغامضة بعض الغموض إلا أنها

(١) الناصبي هو الذي نصب نفسه لعداوة علي رضي الله عنه هامش دفاع عن السنة/ ٢٨٦.

(٢) دفاع عن السنة / ٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) ضحى الإسلام ٢/ ١٣١.

تدلنا على هذا الاتجاه، وهو عدم الاكتفاء بالرواة، بل عرضها على الطبائع النفسية، والبيئة الاجتماعية "قال الشيخ أبوشهبة بعد أن ذكر ما قاله" أحمد أمين "في" ضحى الإسلام ": الحق أن صاحب" الضحى "حرف النص الذي ذكره" ابن خلدون "في" مقدمته "عن معناه المراد، وحمله على غير محمله،" فابن خلدون "لم يرد ما أراده صاحب" الضحى "وهو" عدم الاكتفاء بالرواة بل عرضها على الطبائع النفسية، والبيئة الاجتماعية "، وإنما أراد مسألة أخرى، وهي مسألة العمل بخبر الواحد إذا كان الراوي قد عمل بخلاف مقتضى الحديث، أو أفتى بخلاف ما يدل عليه، فأبو حنيفة، وأصحابه في مثل هذا يحكمون بضعف الحديث، ولو كان صحيحًا وقد اشترط علماء الحنفية للعمل بخبر الواحد شروطًا ثلاثة منها: ألا يعمل الراوي بخلاف ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن خالف الراوي ما رواه بعمله، أو فتواه فلا اعتبار لروايته، بل المعول عليه ما نقل عنه من عمل، أو فتوى، ووجهوا هذا الاشتراط بأن المفروض أن الراوي من الصحابة عدل، ولا يعقل أن يترك العدل ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد صح عنده حديث آخر ناسخ له وإلا كان ذلك طعنًا في عدالته" ومن هذا النص يتبين مراد ابن خلدون بمقالته[1] ورداً على "أحمد أمين" أيضًا يقول الدكتور "مسفر عزم الله الدميني[2]" : "إن اعتناء المحدثين بالإسناد ليس لذاته بل لمصلحة المتن فمتى كان رواة الحديث من الثقات الأثبات كان الاطمئنان إلى صحة ما نقلوه أكثر، وهذا أمر طبيعي في البشر أن يقع الخبر الذي ينقله الصادق من أنفسهم موقعًا حسنًا، وما ينقله الكاذب المستهتر موقع الشك والريبة، وعلى هذا فاعتناء المحدثين

(١) دفاع عن السنة/ ٢٩٠، ٢٩١ بتصرف يسير.

(٢) الدكتور مسفر عزم الله الدميني الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.

بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن المنقول، وما ذكره" أحمد أمين "من عدم اهتمامهم بأسباب الوضع ومراعاتها عند نقد الحديث غير صحيح فكم من حديث ردوه لتلك الأسباب بعينها، وسأذكر هنا ما قاله ابن القيم في" المنار المنيف "[1]:" وكل حديث في ذم معاوية فهو كذب، وكل حديث في ذم بني أمية فهو كذب، وكل حديث في مدح المنصور، والسفاح، والرشيد فهو كذب، وكل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب "وقال أيضاً:" ومن الأحاديث الموضوعة ما وضعه الكذابون في مناقب أبي حنيفة والشافعي، والتنصيص على اسميهما "[2] وكل هذه النصوص ترد على الدكتور" أحمد أمين "وتنقضه من أساسه يضاف إلى هذا أن صحة الإسناد ليست موجبة لصحة المتن، فإذا ثبت ما يناقض حديثاً صحيح الإسناد قلنا أن نحكم بضعفه كما هو مقرر عند المحدثين، وقد حاول كثير من المحدثين الرد على الانتقادات الموجهة للصحيحين لأن الشيخين رحمهما الله كانا من المحدثين الناقدين فهما في نظرهم لم يثبتا في الصحيحين إلا ما صح بالنظر إلى إسناده، ومتنه أيضاً، فإذا انتقد أحد حديثاً مما أخرجاه، أو أحدهما كان أمراً مستغرباً عليهما أن يفوتهما ذلك النقد، ولا ينتبهان إليه، وإنما تثبت هذه الشبهة" شبهة عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن "لو كان المحدثون إذا حكموا بصحة الإسناد حكموا بصحة المتن تبعاً لذلك فقط، وليس كذلك فقد ثبت عنهم قديماً وحديثاً" أن صحة الإسناد لا يترتب عليها صحة المتن "قاعدة للمحدثين أكدوها جميعاً، وعملوا بها في نقد الحديث من جهة متنه، حيث لم يلههم عن صحة الإسناد غرابة المتن، أو شذوذه، ونكارته، ولم أجد واحداً منهم يخالفها، وينكر العمل بها، وسوف أذكر شيئاً من نصوصهم في هذه القاعدة ثم أُثنى بذكر أحاديث

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ ١١٠، ١١١.

(٢) المرجع السابق/ ١١٠.

قالوا عنها:" صحيحة الإسناد "وردوا متونها أخذاً بذلك الأصل الذي أصلوه، وأحسب أن في هذا ردًا صريحًا على من اتهمهم بالجمود على الأسانيد قال ابن الصلاح:" متى قالوا: هذا حديث صحيح فمعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعًا به في نفس الأمر إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول "[1]، وقال السخاوي:" إذ قد يصح السند، أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط دون المتن لشذوذ أو علة "[2] وقال ابن كثير:" والحكم بالصحة، أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن إذ قد يكون شاذاً، أو معلاً "[3] وقال السيوطي:" لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد لثقة رجاله دون المتن لشذوذ، أو علة "[4] هذه النصوص من العلماء في أزمان مختلفة تؤكد ذلك الأصل، وسوف ألحق بها أمثلة متعددة لأحاديث وصفت أسانيدها بالصحة، وفي متونها نكارة، أو شذوذ جعلت من العلماء من يحكم عليها بالرد، ولم يشفع لها صحة أسانيدها، أو حسنها.

١- روي الذهبي حديثًا، وقال فيه:" وهو مع نظافة سنده منكر جداً في نفسي منه شيء "[5].

٢- روي ابن الجوزي حديث" لا يولَدُ بعدَ المَائةِ مولودُ للهِ فيهِ حاجة "ثم قال:" فإن قيل: فإسناده صحيح، فالجواب أن العنعنة تحتمل أن يكون أحدهم سمعه من ضعيف، أو كذاب فاسقط اسمه، وكيف يكون صحيحًا، وكثير من الأئمة، والسادة ولدوا بعد

(١) مقدمة ابن الصلاح النوع الأول من أنواع علوم الحديث/ ٢١.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي القسم الثاني – الحديث الحسن ١/ ١١٩.

(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير – النوع الثاني – الحسن/ ١١٩، ١٢٠.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/ ١١٤، ١١٥.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي ٢/ ٢١٣.

المائة "[1].

٣- حديث" إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه "قال ابن القيم[2]:" وهذا وإن صحح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه "[3].

قلت: لقد اهتم المحدثون بنقد متون السنة النبوية، ولم يقتصر اهتمامهم على نقد السند فقط كما يدعي البعض من المستشرقين، ومن سار على نهجهم من المثقفين، والكتاب المسلمين أمثال" أبي رية "، و" أحمد أمين "وغيرهما بدافع التقليد للمستشرقين، وحب التظاهر على الناس بمعرفة شيء خفي بزعمهم عن الأئمة الكبار فقد شمل منهج المحدثين النقدي كل جوانب الحديث كافة سندًا، ومتنًا شمولاً دقيقًا متناسقًا وهذا ما أكد عليه الدكتور" نور الدين عتر "حيث قال:" إن النقد الخارجي للأحاديث أي "نقد الأسانيد" الذي عابه العائبون، وسموه شكليًا يتصل اتصالاً وثيقًا بالنقد الداخلي أي "نقد المتون" لأن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بالثقة هذا الذي استخف به "جولدزيهر" وأشياعه ليس عملاً شكليًا سطحيًا، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطًا قويًا، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته، وصدقه بل لابد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات ثم إن المحدثين لم يكتفوا بمجرد اختبار السند والمتن بل قاموا بموازنة ضخمة بين الأحاديث سنداً، ومتنًا استخرجوا بها أنواعًا كثيرة من علوم الحديث، ونجد أنهم في هذه المقارنة لم يكتفوا بعرض الحديث على أشباهه من الروايات، بل عرضوه أيضًا على كل الدلائل العقلية، والشرعية كما في المعلل، والموضوع، والمدرج "[4].

(١) الموضوعات – كتاب الملاحم والفتن – باب ذم المولودين بعد المائة ٣/ ١٩٢.

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف/ ٣٧، ٣٨.

(٣) مقاييس نقد متون السنة/ ٢٤٥ – ٢٥٠ بتصرف.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث/ ٤٥٨، ٤٧١ بتصرف يسير.

وعن اعتناء المحدثين بالحديث سنداً ومتنًا يقول الشيخ أبو شهبة:" إن أئمة الحديث كما عنوا به من ناحية جمعه في الكتب الجامعة لمتونه عنوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده، ومتنه مما يتوقف عليه قبوله، أو رده، والبحث عن الحديث من هذه النواحي بحث جليل القدر، جم الفائدة إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث، والصحيح من العليل، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزيد، والاختلاق، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد، وتلك النواحي التي بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا، وأحوال كلّ، وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع، والمعضل، والشاذ، والمقلوب، والمنكر، والمضطرب، والموضوع، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح، والتعديل، وألفاظ كلّ، والرواية، وشروطها، والتحمل، وكيفياته، والأداء، وألفاظه، وبيان علل الحديث، وغريبه، ومختلفه، وناسخه، ومنسوخه، وطبقات الرواة، وأوطانهم، ووفياتهم إلى غير ذلك مما نجده مبسوطًا في كتب علوم الحديث، والرجال، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه، وغربلوه، ونخلوه حتى صار نقيًا من الشوائب، والغرائب كانوا أهل فقه، ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة مالك، وأحمد، والسفيانين- الثوري، وابن عيينة، والبخاري، ومسلم، وباقي أصحاب الكتب الستة، وغيرهم قال أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أبا عبد الله – يعني أحمد بن حنبل- يقول: "إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إليّ ممن حفظ الحديث، ولا يكون معه فقه" ، وإنك لتلتمس أثر الفقه، والفهم للأحاديث في "صحيح الإمام البخاري" في تبويبه الأبواب، وطريقته في التراجم، وتكراره، أو تقطيعه للحديث الواحد في مواضع بحسب مناسباته الفقهية حتى لقد قيل: فقه البخاري في تراجمه، وكذلك طريقة "مسلم" في ترتيب كتابه، وطريقة أصحاب السنن، ولاسيما الترمذي، نعم لقد وُجد في العصور المتأخرة أُناس – وهم قلة – جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه، والفهم للمتون، وهؤلاء إنما وجدوا بعد أن جُمعت السنن، والأسانيد في دواوينها

المعتمدة "[1] قلت: ومن الأدلة أيضـــاً على نقد المحدثين لمتون الســـنة النبوية، واهتمامهم بهذا الجانب، وعدم اكتفائهم بنقد الســـند فقط نقدهم للإســـرائيليات التي رويت عن كعب الأحبار[2]، وغيره فقد كان لجهابذة الحديث، ونقاده جهاد مشـــكور في الكشـــف عن هذه الإســـرائيليات، وتمييز صـــحيحها من باطلها، وغثها من ســـمينها فما من رواية من روايات كعب الأحبار، وغيره إلا ونقدوها نقداً علمياً نزيهاً، ولولا هذا الجهاد الرائع منهم لكانت طامة على الإسلام، والمسلمين، ولقد بلغ من تحوط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا:" إن قول الصـــحابي فيما لا مجال للرأي فيه إنما يكون له حكم الرفع إذا لم يكن معروفاً بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أســـلموا، فأما إذا كان معروفاً بالأخذ عنهم فلا لجواز أن يكون من الإســـرائيليات، وهو تحوط يدل على أصـــالة في النقد، وبُعد نظر محمود من المحدثين "[3] يقول صـــاحب كتاب" الحديث والمحدثون ":" لا ينبغي أن يتخذ من رواية

(١) دفاع عن السنة/ ٢٨، ٣٣، ٣٤ بتصرف.

(٢) هو كعب بن ماتع أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار يقال: أدرك الجاهلية، وأسلم في أيام عمر رضي الله عنه فهو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام شارك في غزو الروم، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وعن عمر، وصهيب، وعائشة قال النووي: اتفقوا على كثرة علمه، وتوثيقه، وقال الذهبي: كان حسن الإسلام متين الديانة من نبلاء العلماء، وكان من أوعية العلم، ويقول صاحب كتاب "الحديث والمحدثون": اتفقت كلمة نقاد الحديث على توثيقه، ولذا لا نجد له ذكراً في كتب الضعفاء والمتروكين مات سنة اثنتين وثلاثين – أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٤/ ٤٨٧ تهذيب الأسماء اللغات للنووي ٢/ ٣٧٧ – سير أعلام النبلاء للذهبي٣/ ٤٨٩ – تهذيب التهذيب ٤/ ٥٩٥ – الحديث والمحدثون للدكتور محمد بن محمد بن أبي زهو/ ١٧٩ – ١٨٣.

(٣) دفاع عن السنة/ ٨١ بتصرف يسير.

هذه الإسرائيليات وسيلة للطعن في رواتها من أمثال "كعب الأحبار" ووهب بن منبه "[1] ممن أثنى عليهم الصحابة، وزكاهم أهل البصر بالتعديل، والتجريح، وذلك لأنهم حكوها عن الكتب غير مصدقين لها على الإطلاق بل كانت عقيدتهم فيها كعقيدة الصحابة ما جاء على وفق شرعنا صدقوه، وما خالفه كذبوه، وما لم يوافق أو يخالف شرعنا ردوا فيه العلم إلى الله عز وجل، وليس كل ما ينسب إلى كعب، ووهب، وأضرابهما صحيحًا فقد اختلق عليهم الوضاعون كثيراً ليروجوا باطلهم بنسبته إليهم، وتناقل هذه الاخبار المكذوبة بعض القصاص، والمؤرخين، والأدباء، وبعض القاصرين من المفسرين على أنها حقائق من غير أن يتثبتوا من صحة نسبتها إلى من عُزيت له، وبدون أن يفطنوا إلى أنهم كانوا يروونها على أنها إسرائيليات بتقدير صحتها عنهم فضلوا، وأضلوا، والذنب ليس ذنب" كعب "، و" وهب "، ولكنه ذنب القصد، والتقصير، ومن المضحكات المبكيات ما زعمه بعض أدعياء العلم في عصرنا من أنه قد عُني بمطالعة الكتب التي ألفها أعداء الدين فوجد أكثر المطاعن التي تتخذ شبهة على الإسلام مأخوذة عن إسرائيليات تروى عن" كعب "، و" وهب "وهذا يدل في نظره القاصر على أنهما من اليهود الذين تظاهروا بالإسلام ليفسدوه، وزعم هذا الدعي أيضًا

(١) وهب بن منبه بن كامل اليماني العابد الثقة عالم أهل اليمن، وحافظهم، وقاضيهم على مدينة صنعاء كانت له إلى جانب علمه بالكتاب والسنة خبرة واسعة بكتب أهل الكتاب، والتاريخ، والشعر حتى اجتمع له علم عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار روى عنه أنه قال يقولون: عبد الله بن سلام أعلم أهل زمانه وكعب أعلم أهل زمانه أفرأيت من جمع علمهما؟ يعني نفسه، وقال الذهبي: كان ثقة صادقًا كثير النقل من كتب الإسرائيليات، ووثقه العجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وقال النووي: تابعي جليل من المشهورين بمعرفة الكتب الماضية، وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة مات سنة بضع عشرة ومائة – تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٤٤٥ – تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٧ – تقريب التهذيب/ ٥٨٥ – الحديث والمحدثون/ ١٨٣، ١٨٤.

أن الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من علماء الجرح والتعديل قد أثنوا عليهما خيراً، وعدلوهما من غير أن يفطنوا إلى ما فطن له هو من أمرهما، وهذا الزعم بنوعيه لا يصدر إلا عن جاهل قد ملأه الغرور، أو مجنون لا يدري ما يقول، ولو أنه كلف نفسه النظر في أسانيد هذه الروايات التي تنسب إليهما ليتبين أصحيحة هي عنهما أم باطلة، ثم تأمل بعد ذلك إلى أنهما كانا يرويانها على أنها إسرائيليات ما رمى الصحابة، والتابعين، ومن بعدهما من حذاق الناقدين بهذا البهتان المبين" (١).

(١) الحديث والمحدثون/ ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢ بتصرف يسير.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين صاحب كل فضل، وولي كل نعمة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هديه إلى يوم الدين.

وبعد

فقد منَّ الله تعالى عليّ، ووفقني لإتمام هذا العمل المبارك أدعو الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه، ومن خلال عملي في هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

١- أن علم الأسانيد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم، وقد أكرم الله تعالى هذه الأمة، وشرفها، وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها إسناد موصول.

٢- أن دراسة السند أمر ضروري للحكم على كل حديث أو قول منسوب إلى صاحبه فلا غرابة حينئذ أن يكون اهتمام المحدثين به في المقام الأول لأن الحكم على الحديث لا يكون إلا بعد النظر في إسناده لكن الحكم بصحة الحديث لا يكفي فيها عندهم أن يكون بإسناد لا كذاب فيه بلا لابد من شروط أخرى ترجع إلى الراوي، وإلى الرواية نفسها.

٣- أن نقد متون الأحاديث بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم فلم يكتفوا برواية الحديث وتحمله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت لهم مقاييس تأكدوا من خلالها من صحة نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يتثبتون في الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلام لغرابة متنه في نظرهم فلا يقبلون من كل أحد إلا ما علموا صحته وصدقه.

٤- كان للمحدثين مقاييس وقواعد لنقد متون الأحاديث تدل على إهتمامهم الشديد بنقد المتن وليس السند وحده منها: أن لا يقبلوا حديثاً مخالفاً للسنة الصحيحة الثابتة، ولم

يهملوا دراسة المتن إنما درسوه بعناية فائقة واهتموا بكل ما يتصل بالمتن من خلال جهودهم في علم الحديث دراية، وبذلوا جهوداً عظيمة لتنقية متون السنة والذّب عنها وحمايتها من الكذابين والوضاعين الذين كانوا يريدون تشويه السنة التي هي المصدر الثاني للتشريع بقصد هدمها وبالتالي هدم الإسلام وتشويهه والنيل منه.

٥- أن اهتمام المحدثين بالإسناد، ودراسته، والعناية به إنما كان من أجل المتن، ومن أجل الحكم على الحديث سندًا ومتنًا بما يستحقه من الصحة، أو الضعف فالاهتمام بالإسناد هو في حقيقته اهتمام بالمتن.

٦- أن المستشرقين، وبعض الكتاب المسلمين اتهموا المحدثين بعدم اعتنائهم بنقد متون الأحاديث، وكلامهم مردود عليهم، وأدلتهم واهية لا سند لها وغرضهم من هذا النيل من السنة النبوية المطهرة.

٧- لا يجب أن يتوهم أحد أننا نغض من شأن السند بل إن للسند قيمته التي لا تجحد، ولا تنكر في ميزان النقد، وهو الخصوصية التي اختص الله بها النقد الإسلامي على مناهج النقد في قديم عصورنا وفي حديثها.

٨- إن ظهور الفرق دعا علماء الأمة إلى تحري أحوال الرواة، ودراستها من كافة الوجوه، ولاسيما بيئة الراوي ومذهبه حتى إنهم لم يقبلوا رواية من يدعو لبدعة ولو كان الحديث الذي يرويه غير متعلق ببدعته فقد كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم.

كتبه:

دكتور/ ربيع محمد محمد يونس
مدرس الحديث الشريف وعلومه
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين – بالقاهرة

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للإمام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ط المكتب الإسلامي – بيروت – الثانية سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م – تحقيق سعيد الأفغاني.

٢- اختصار علوم الحديث للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ط دار الميمان – الرياض- الأولى سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل.

٣- أسد الغابة في معرفة الصحافة تأليف عز الدين بن الأثير ط دار الكتب العلمية- بيروت- تحقيق علي محمد معوض.

٤- أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان ط مكتبة المعارف – الرياض- الرابعة سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٥- أضواء على السنة المحمدية تأليف محمود أبورية ط دار المعارف- القاهرة- الطبعة الخامسة.

٦- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة تأليف عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني ط المطبعة السلفية – عالم الكتب – بيروت – سنة١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٧- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم للدكتور محمد لقمان السلفي ط دار الداعي – الرياض – الثانية سنة ١٤٢٠هـ.

٨- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤) تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر ط دار العقيدة – القاهرة سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ط المكتبة التوفيقية – القاهرة – تحقيق عماد زكى البارودي.

١٠- تذكرة الحفاظ للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذهبي (ت٧٤٨هـ) ط مجلس دائرة المعارف النظامية – حيدر آباد – الهند سنة ١٣٣٣هـ.

١١- تقريب التهذيب للإمام ابن حجر العسقلاني ط دار القلم- دمشق- الرابعة سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٢- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني ٩٠٧-٩٦٣ ط دار الكتب العلمية – بيروت – الثانية – سنة ١٤٠١ هـ-١٩٨١م تحقيق د/ عبداللوهاب عبداللطيف.

١٣- تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي ط دار الفكر- بيروت – الأولى سنة١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٤- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني ط دار إحياء التراث العربي- الثانية- سنة١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٥- تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ط مكتبة المعارف – الرياض – الحادية عشر سنة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٦- الحديث والمحدثون تأليف الدكتور محمد بن محمد بن أبي زهو – ط دار الكتاب العربي- بيروت سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٧- دفاع عن السنة تأليف الدكتور الشيخ محمد بن محمد بن أبي شهبة- ط مكتبة السنة- القاهرة- الثانية سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٨- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤) ط مصطفى الحلبي- الأولى سنة ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م م تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

١٩- السنة المطهرة والتحديات للدكتور نور الدين عتر – ط مجلة مركز بحوث السنة والسيرة- العدد الثالث – جامعة قطر سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٠- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ط دار السلام –

القاهرة- السابعة سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢١- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ط مؤسسة الرسالة – بيروت – الأولى سنة١٤٠١هـ- ١٩٨١م

٢٢- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية للدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعني ط مكتبة وهبة – القاهرة – الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٣- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت٦٧٦هـ) ط المكتبة التوفيقية – القاهرة – تحقيق طه عبد الرؤوف.

٢٤- ضحى الإسلام تأليف الأستاذ أحمد أمين ط مكتبة النهضة المصرية – القاهرة- الطبعة السابعة.

٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ط دار المنار- القاهرة – الأولى سنة١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٦- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي ط مكتبة السنة – القاهرة – الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م تحقيق الشيخ على حسين علي.

٢٧- فجر الإسلام تأليف الأستاذ أحمد أمين ط مكتبة النهضة المصرية – القاهرة- الطبعة السابعة.

٢٨- الفروسية المحمدية تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) ط مجمع الفقه الإسلامي- جدة سنة ١٤٢٨هـ تحقيق زائد بن أحمد النشيري.

٢٩- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث تأليف الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي ط دار النفائس – بيروت – الخامسة – سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م – تحقيق محمد بهجة البيطار.

٣٠- قواعد في علوم الحديث للعلامة المحقق المحدث الفقيه التهانوي (ت١٣٩٤هـ) ط دار السلام- القاهرة- السابعة سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

٣١- الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ط مؤسسة الرسالة - دمشق - الأولى سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٣٢- لسان العرب لابن منظور ط دار الجيل- بيروت سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٣- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ط دار المعارف- القاهرة.

٣٤- المختصر في علم رجال الأثر للدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ط دار الكتب الحديثة- عابدين- القاهرة - الثانية سنة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

٣٥- المسند الجامع (سنن الدارمي) لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ) ط دار البشائر الإسلامية - بيروت - الأولى- سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م تحقيق نبيل بن هاشم الغمري.

٣٦- المعتصر من مصطلحات أهل الأثر تأليف الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ط دار الكتب الحديثة - عابدين - القاهرة سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٧- المعجم الوجيز تأليف مجمع اللغة العربية ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - مصر- سنة١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٨- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ط مكتبة المعارف- الرياض- الثانية سنة١٤٣١هـ ٢٠١٠م تحقيق الدكتور أحمد بن فارس السلوم.

٣٩- المغني في الضعفاء للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ط إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر.

٤٠- مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر عزم الله الدميني- الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م الرياض.

٤١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) ط دار الحديث - القاهرة سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م تحقيق عبد الله المنشاوي.

٤٢- المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) ط مجمع الفقه الإسلامي- جده- الأولى سنة ١٤٢٨هـ- تحقيق يحيى بن عبد الله الثمالي.

٤٣- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ط دار الفكر- دمشق- الرابعة والثلاثون سنة ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٤٤- الموضوعات للعلامة الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ط المكتبة السلفية- المدينة المنورة- الأولى سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

٤٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ط دار المعرفة - بيروت - تحقيق على محمد البجاوي.

٤٦- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث تأليف الدكتور محمد بن محمد بن أبي شهبة ط مكتبة السنة- القاهرة- الثانية سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

"فهرس الموضوعات"

الموضـــــوع	الصفحة
"مقدمة"	٤٣١
"خطة البحث"	٤٣٢
"الفصل الأول"	٤٣٤
"المبحث الأول: بين السند والمتن"	٤٣٥
"المبحث الثاني: في بيان أن الاهتمام بنقد متون الـ سنة بدأ في عهد الصحابة رضي الله عنهم" .	٤٤١
"المبحث الثالث: مقاييس نقد المتن عند المحدثين" .	٤٤٦
"الفصل الثاني" :	٤٥٤
"المبحث الأول: شبهة اهتمام المحدثين بنقد الـ سند دون المتن. وفيه مطلبان:	٤٥٥
" المطلب الأول: الشبهة كما أثارها بعض المستشرقين "	٤٥٥
" المطلب الثاني: الشبهة كما أثارها جماعة من الكتاب المسلمين ممن تأثر بالمستشرقين ".	٤٥٧
" المبحث الثاني: الرد على شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن ".	٤٦٢
" الخاتمة "	٤٩٧
" فهرس المصادر والمراجع "	٤٩٩
" فهرس الموضوعات ""	٥٠٤